الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

العراق: تقرير استطلاعات الرأي العام

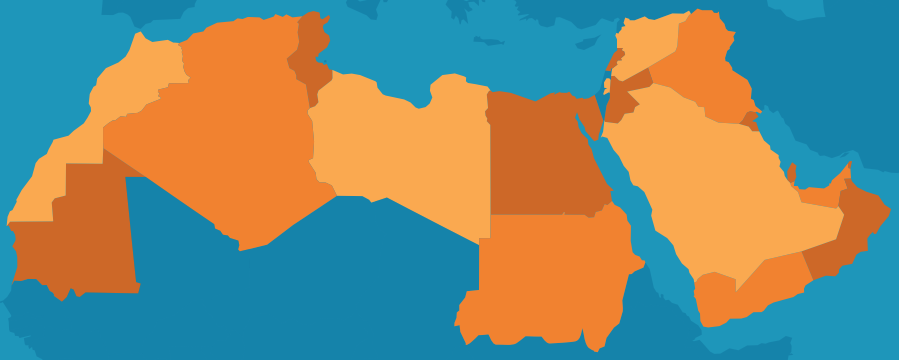

2022 - 2021

الملخص التنفيذي

التحديات التي واجهت العراق في 2021 و2022 كثيرة، لكنها ليست جديدة: المآزق السياسية والقمع العنيف للمتظاهرين، والتدخلات الأجنبية، والتراجع الاقتصادي والاجتماعي بسبب جائحة كوفيد-19، والعواصف الرملية والترابية، وأزمات الكهرباء، والنزوح الداخلي المطوّل، ليست إلا بعض من تلك الأزمات. بينما كانت تُرى انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021 البرلمانية بصفتها المدخل لمواجهة هذه التحديات، فقد تركت في أعقابها موجة من الاضطراب السياسي الذي تصاعد في صيف 2022. في يونيو/حزيران قام النواب عن الحركة الصدرية، التي يقودها رجل الدين الشيعي صاحب الشعبية الواسعة مقتدى الصدر، بالاستقالة، بعد الإخفاق في تشكيل ائتلاف، رغم فوزهم بأكبر عدد من المقاعد. بلغت حالة الجمود السياسي ذروتها في يوليو/تموز. داهم المتظاهرون العراقيون البرلمان واحتلوه قبل جلسة كان المقرر فيها للإطار التنسيقي - وهو تحالف مدعوم من إيران من الأحزاب الشيعية مناوئ للحركة الصدرية - أن يلتقي لانتخاب رئيس وزراء جديد. استمرت المظاهرات العنيفة في أغسطس/آب وخرجت إلى شوارع بغداد وجنوبيّ العراق، مُخلّفة 30 قتيلاً والكثير من المصابين.

ترجع نتائج الدورة السابعة من الباروميتر العربي بشأن العراق إلى ما قبل ذلك، لكنها إلى حد بعيد تعكس حالة السخط والإحباط التي بلغت ذروتها في صيف 2022. يتصور المواطنون أن الفساد عالي المعدلات، في حين تبلغ معدلات ثقتهم في المؤسسات السياسية مستوى منخفض. وفي ظل اعتبار عدد كبير من المواطنين أن الانتخابات البرلمانية كانت معيبة بشكل كبير، يشتكي العراقيون من عدم استجابة الحكومة لما لديهم من مظالم. لكن لا يوجد إجماع بين المواطنين على أكبر التحديات الداخلية، ناهيك عن الحلول الأفضل لها، ولا السبل المتاحة لتحقيق الإنصاف. إذا كان ثمة فكرة عابرة لتقييمات المواطنين للظروف الاقتصادية والسياسية في العراق، فهي انعدام اليقين. يبدو أن العراقيين متفقون على عدم وجود حل نموذجي واحد، لكن بغض النظر عن مستوى الإصلاح الذي يحتاج إليه النظام، فهم يرغبون بشكل متزايد في الإصلاح الفوري لا التراكمي والتدريجي. الفئات السكانية المتضررة متنوعة، لكن لم يكن أحد بمعزل عن الضرر.

بينما حالة السخط منتشرة وعامة، فهناك بعض التباين بين من يعيشون في منطقة كردستان العراق ومن يعيشون في كنف الحكومة المركزية العراقية. تتباين التحديات التي يتصور المواطنون وجودها، فمن يعيشون في مناطق الحكومة المركزية مشغولون أكثر بمشاكل البنية التحتية، بينما سكان مناطق كردستان العراق يركزون أكثر على المشاكل الاقتصادية. رغم أن الإحساس بالرضا من الخدمات العامة والمؤسسات السياسية والأداء الحكومي في مستويات متدنية في المنطقتين، فإن مواطني مناطق كردستان العراق يشعرون بالرضا بنسبة أكبر بقليل مقارنة بنظرائهم في المناطق الأخرى بالعراق.

انعدام الثقة داخلياً - وهي الظاهرة العابرة لمختلف نتائج الاستطلاع - على جانب، تعكس - وعلى الجانب الآخر يعكسها - تغيّر خطوط الانقسام والتنافس الإقليمية في العراق. إذ أن شعبية إيران تتغير، ويُنظر إلى النفوذ الإيراني بصفته تهديد خطر. على المستوى الدولي، يحمل العراقيون آراء محبذة أكثر للصين مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن تبقى الأخيرة الدولة المفضلة لسكان كردستان العراق. وبينما يُقبل العراقيون أكثر على اعتبار تطور القوة الاقتصادية الأمريكية - لا الصينية - خطراً يهدد العراق، فإن الرغبة في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم ذلك قد زادت مع الوقت. رغم أن هذا ضد المنطق المتوقع، أظهرت النتائج تفكير المواطنين بإمعان في الدوافع والفوائد والعيوب المرتبطة بزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتعاون.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية للاستطلاع الممثل لمستوى الدولة الذي تم تنفيذه وجهاً لوجه مع المواطنين في العراق. بدأ الاستطلاع في 7 ديسمبر/كانون الأول - بعد شهرين تقريباً من الانتخابات البرلمانية العراقية - وانتهى في 18 فبراير/شباط 2022، قبل بداية الحرب في اوكرانيا وقبل أشهر من وصول الأزمة السياسية البرلمانية إلى ذروتها. تم الاستطلاع باللغتين العربية والكردية، واشتملت العينة المجمعة متعددة المراحل على 2460 مواطنة ومواطن تم اختيارهم عشوائيا من جميع المحافظات عدا دهوك. هامش الخطأ في النتائج هو نقطتين مئويتين. العراق هو أحد الدول الاثنى عشر التي تم استطلاعها ضمن أعمال الدورة السابعة من الباروميتر العربي، وهو الاستطلاع الأكبر المتوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كوفيد-19. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاع على: www.arabbarometer.org

التحديات الأساسية التي تواجه الدولة: الفساد وكوفيد-19 (من بين تحديات أخرى)

لم تكن التحديات التي واجهت العراق العام الماضي بالقليلة، ولقد عكس الرأي العام العراقي هذه المسألة، إذ لم يظهر إجماع واضح على التحديات التي تعد الأكثر جسامة وإلحاحاً. باستثناء ليبيا، التي مثل العراق تعد دولة ذات اقتصاد نفطي تعرضت لنزاع مطول على مدار العقد الماضي، فإن هذا التشظي للرأي العام يأتي عكس توجه مشهود في دول أخرى حيث تميل نسب كبيرة من المواطنين إلى الاتفاق على مشكلة واحدة، هي الاقتصاد. لكن في العراق، لا يقتصر الأمر على أن التحدي الأكبر هو الفساد (في تقدير المواطنين)، إنما أيضاً يوافق 26 بالمئة من المواطنين على أنه القضية الأكثر إلحاحاً، ومن بعده، يتفق 18 بالمئة على أن انتشار كوفيد-19 هو التحدي الأكبر.

هذا التوجه (تشظي الرأي العام) يعني تفرد العراق عن الدول الأخرى المشمولة بالاستطلاع، لكنه ليس بالجديد على العراق. وليس بالجديد أيضاً أن الفساد المالي والإداري يعتليان قائمة التحديات. في الدورة الخامسة، التي تمت بين 24 ديسمبر/كانون الأول 2018 و27 يناير/كانون الثاني 2019، انقسم العراقيون بالمثل حول اختيار أكبر تحدٍ يواجه بلدهم. لكن اختار حينئذ ثلث المواطنين (32 بالمئة) الفساد كأكبر تحدٍ. بينما تراجعت هذه النسبة في 2021-2022، فلا يزال العراق الدولة الوحيدة التي يعتبر فيها المواطنون أن الفساد - لا الاقتصاد - هو التحدي الأكثر إلحاحاً وجسامة.

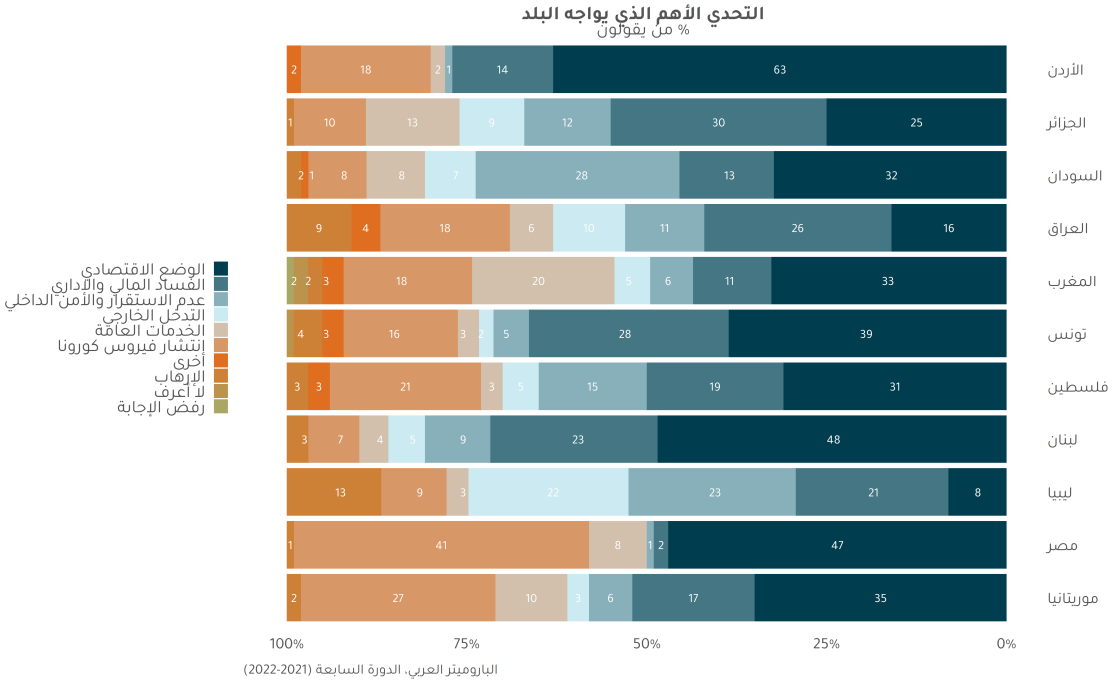

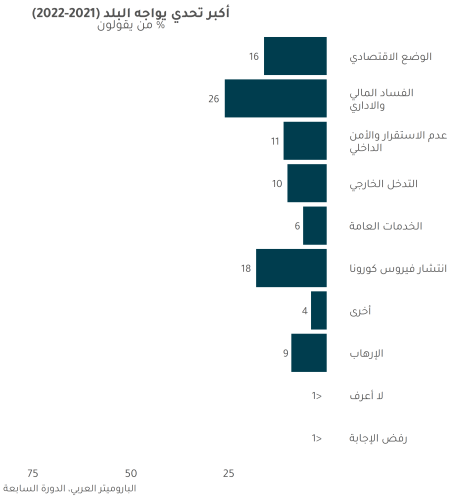

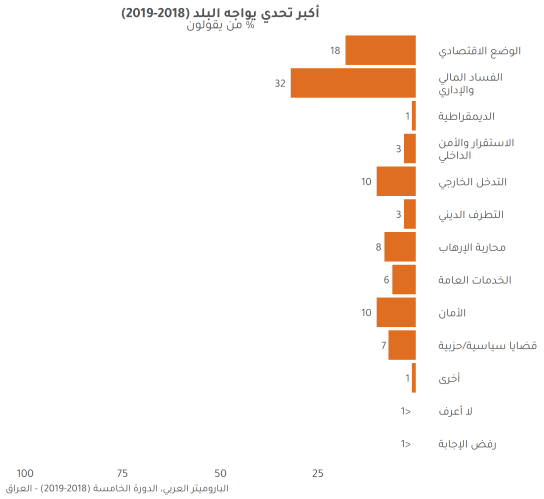

استنكار الفساد يعد مسألة منتشرة في العراق، كما في سائر أنحاء المنطقة الأخرى. في 2022 - كما كان الوضع في 2018 - يجمع 93 بالمئة من العراقيين على أن الفساد منتشر على مستوى مؤسسات وهيئات الدولة. لكن 32 بالمئة فقط يرون أن الحكومة تكافح الفساد، وهو تحسن على معدلات 2018، لكن ما يزال أقل من 40 بالمئة قالوا الأمر نفسه في 2013.

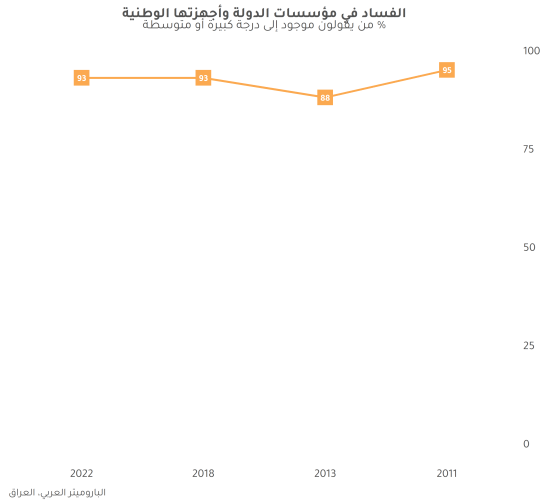

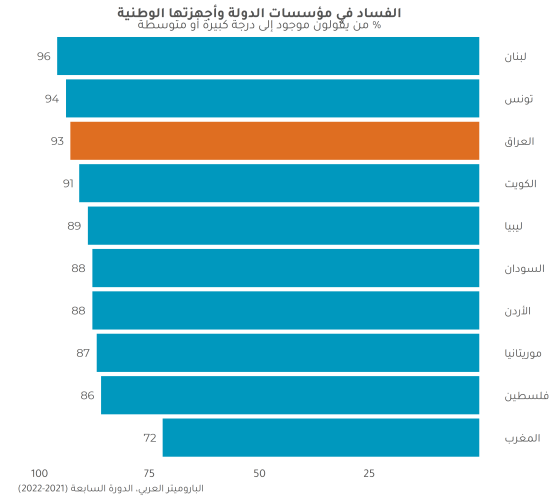

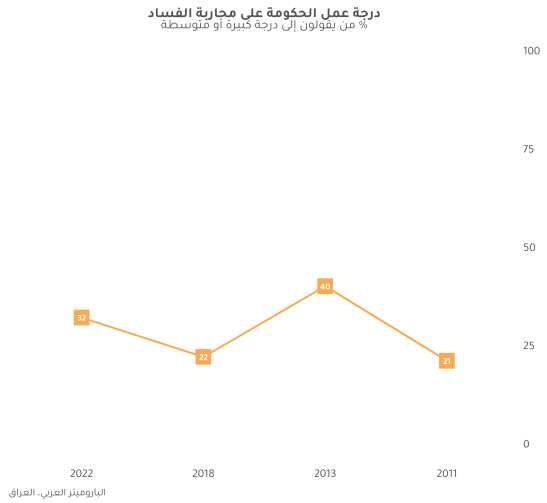

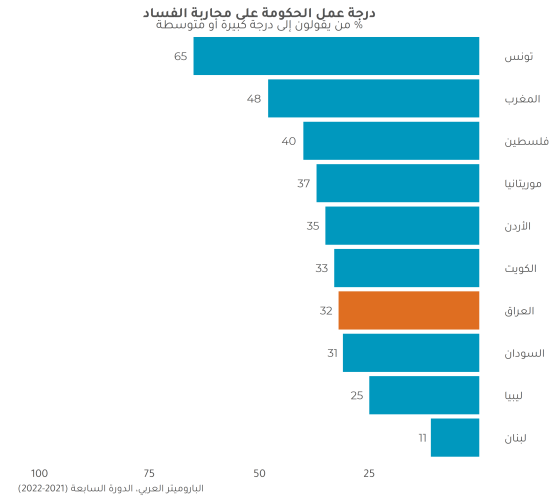

إلى جانب الفساد، فإن ثاني أكبر قضية تشغل العراقيين، هي انتشار كوفيد، الذي حصد بنهاية فبراير/شباط 2022 حياة نحو 25 ألف عراقي. أقل من نصف العراقيين (47 بالمئة) يفيدون بأن أداء الحكومة في التعامل مع الجائحة جيد جدا أو جيد. رغم أن انتشار كوفيد هو ثاني قضية تشغل الناس بعد الفساد - في سياق التحديات الوطنية - فلدى السؤال مباشرة عن انتشار الفيروس، يفيد أكثر من نصف العراقيين (55 بالمئة) بأنهم قلقون أو قلقون للغاية من العدوى. من بين من أعربوا عن هذا الرأي، فإن الأغلبية (32 بالمئة من مجموع المبحوثين) يوصحون أن مبعث القلق هو القلق على وقوع الأقارب ضحايا

للمرض. وبينما يقلق العراقيون على أحبائهم، فهم يفهمون أيضاً تأثير كوفيد غير المتناسب على السكان الذين يعانون من أوضاع هشة: 84 بالمئة من العراقيين يرون أن الجائحة لها آثار سلبية أكبر على الفقراء، ويرى 70 بالمئة الأمر نفسه إزاء تأثير الجائحة على اللاجئين، وأكبر مجموعة منهم هم السوريون الذين يقطنون بمنطقة كردستان العراق.

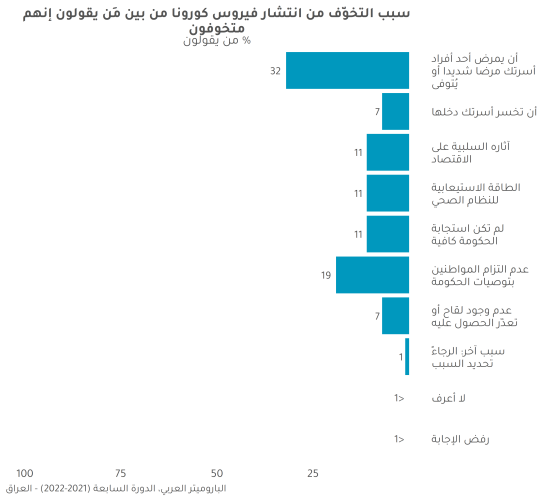

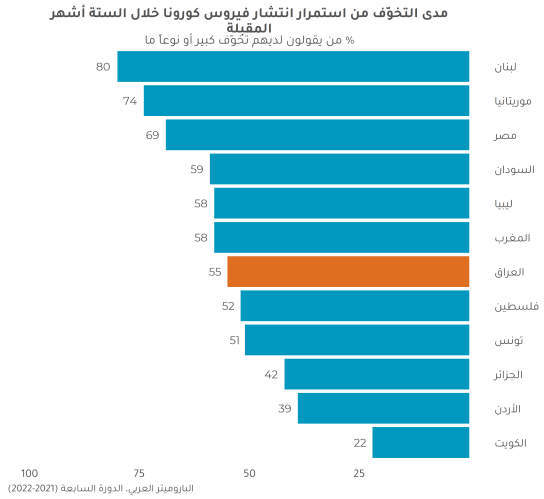

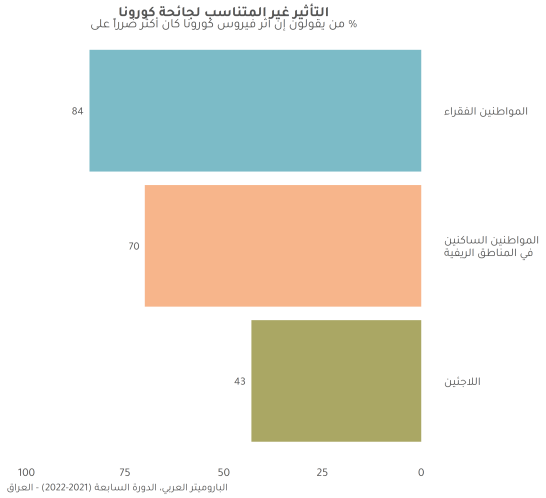

كذلك يختلف العراقيون عن مواطني الدول الأخرى المشمولة بالاستطلاع من حيث أنه ليس التضخم ولا خسارة الدخل ولا العوامل الاقتصادية/المتعلقة بالندرة هي التي تشكل أكبر بواعث قلق المواطنين من كوفيد. إنما يقول عدد كبير من المواطنين في العراق إن التأثير الأكبر لكوفيد كان هو اضطراب التعليم. إن التركيز على هذه العواقب تحديداً للجائحة يتسق مع تقارير بأن 11 مليون طفل عراقي قد خسروا سنة تعليمية كاملة بسبب الإغلاق والحظر، وأيضاً يستقيم مع الأهمية التي يوليها المواطنون للتعليم في العراق تاريخياً. قبل عقود النزاع، كانت لدى العراق سمعة قوية فيما يخص معايير نظام التعليم العالية ونسبة تعلم القراءة والكتابة التي بلغت 100 بالمئة تقريباً من السكان، وهي حقيقة لم تقر بها فقط

اليونسكو واليونيسف في تقاريرهما فحسب، إنما أيضاً تبدت في مشاعر الناس عبر المثل السائر في المنطقة: "مصر تكتب ولبنان ينشر والعراق يقرأ".

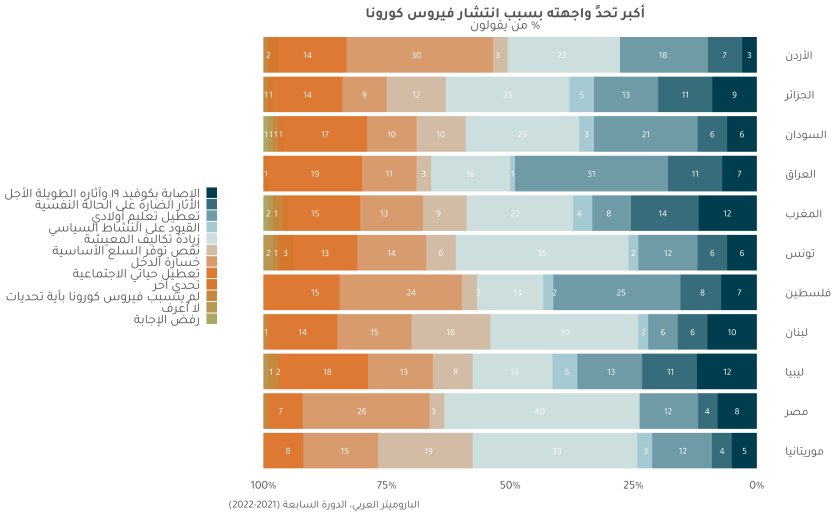

الخدمات العامة والأداء الحكومي

كما هو الوضع بالنسبة إلى رأي المواطنين في تعامل الحكومة مع كوفيد، فإن أغلب العراقيين غير راضين عن أداء الحكومة بشكل عام: إذ يشعر 29 بالمئة فقط بالرضا بقدر كبير أو متوسط عن أداء الحكومة. الخدمات الأعلى تصنيفا في العراق هي خدمات جمع القمامة، حيث يقول 31 بالمئة فقط من المواطنين إنهم راضون عنها. بينما يقول أقل من ثلث المواطنين إنهم راضون عن الرعاية الصحية والتعليم، القطاعان الأكثر تضرراً على الأرجح من كوفيد.

لكن يُلاحظ أن هناك تبايناً كبيراً بحسب المنطقة الجغرافية، فيما يخص الرضا إزاء هاتين الخدمتين العامتين، واللتان تشرف عليهما الحكومات الإقليمية. يُقبل المواطنون في منطقة كردستان العراق أكثر على الإحساس بالرضا التام أو الرضا عن التعليم (11+ نقطة مئوية) والرعاية الصحية (9+ نقطة مئوية) مقارنة بنظرائهم في المناطق الأخرى. على ذلك، فلا يزال أقل من نصف المواطنين في كردستان العراق راضين عن الرعاية الصحية والثلث فقط يعربون عن رضاهم إزاء النظام التعليمي.

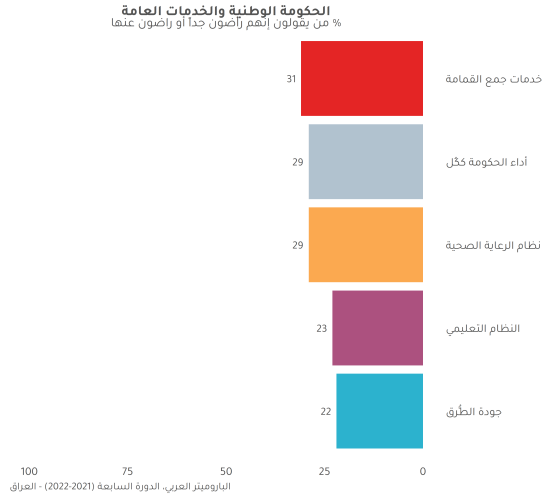

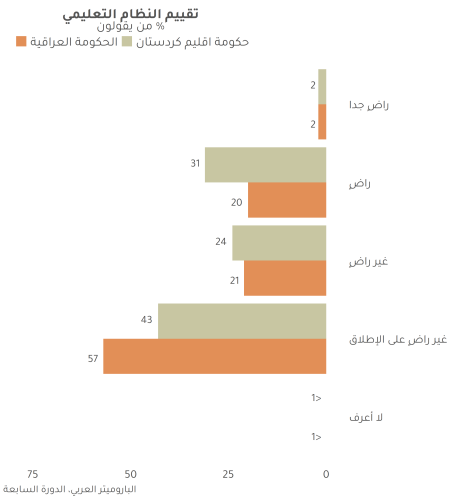

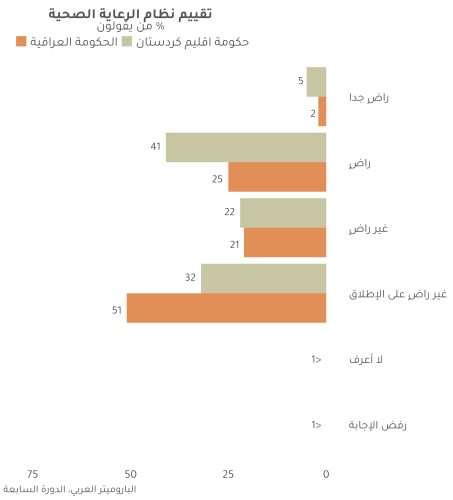

هذه التقييمات للخدمات العامة يُرجح أنها تحرك تفضيلات المواطنين لكيف يرغبون في أن تخصص الحكومة أوجه إنفاق الميزانية للسنة المالية المقبلة. تقول نسبة كبيرة نسبياً (28 بالمئة) إن أهم وجه للإنفاق يجب أن يكون التعليم، ثم 19 بالمئة يقولون إنه الرعاية الصحية. لكن من يعيشون في ظل الحكومة المركزية أقل إحساساً بالرضا عن التعليم أو الصحة، وهم الأكثر إقبالاً من نظرائهم في كردستان العراق على الرغبة في تمويل الحكومة أكثر لهذين القطاعين. على النقيض، فإن سكان كردستان العراق يرغبون في أن تركز حكومتهم الإقليمية على الدعم (24 بالمئة) والطرق والمواصلات (22 بالمئة).

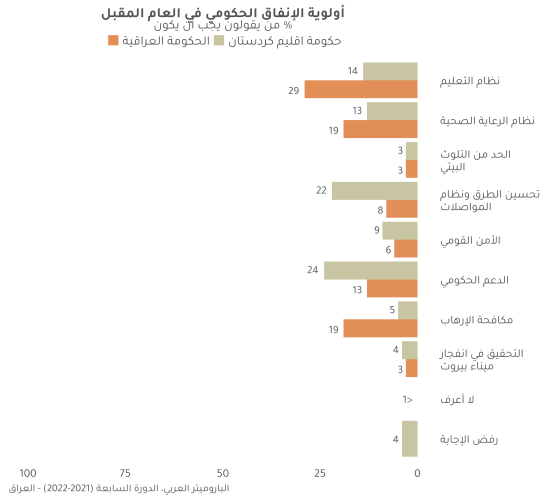

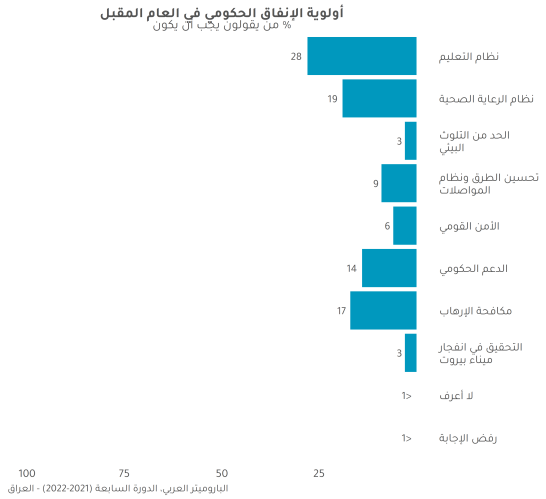

ليس التعليم والصحة التحديان الوحيدان للبنية التحتية في العراق. إذ يقول أيضاً 77 بالمئة من العراقيين إنهم يتعرضون لانقطاع الكهرباء بشكل يومي، وهو ما يُرجح أن يكون سببه قطع إيران للكهرباء بسبب عدم دفع العراق لثمن الغاز. هذه النسبة الكبيرة تجعل العراق الدولة الثانية بعد لبنان في انتشار انقطاع الكهرباء. كما أن 34 بالمئة من العراقيين يفيدون بانقطاع المياه بشكل يومي، ما يجعل العراق الدولة الثانية بعد الجزائر في هذا الإطار (من بين الدول المشمولة باستطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي).

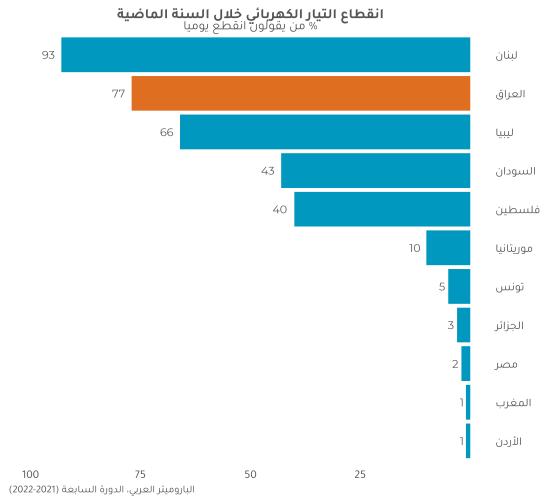

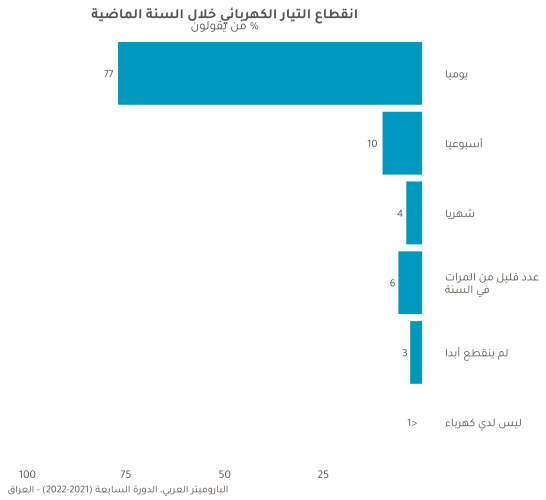

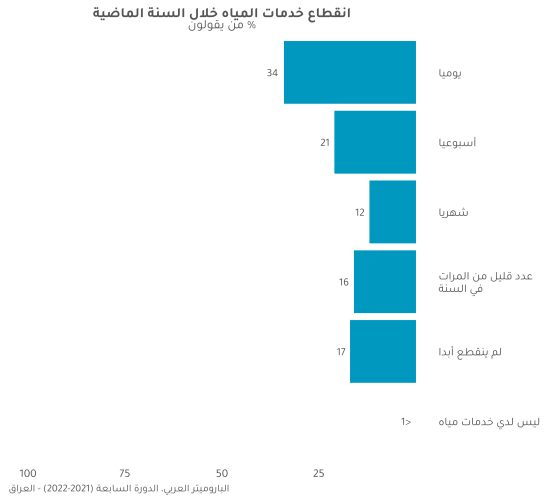

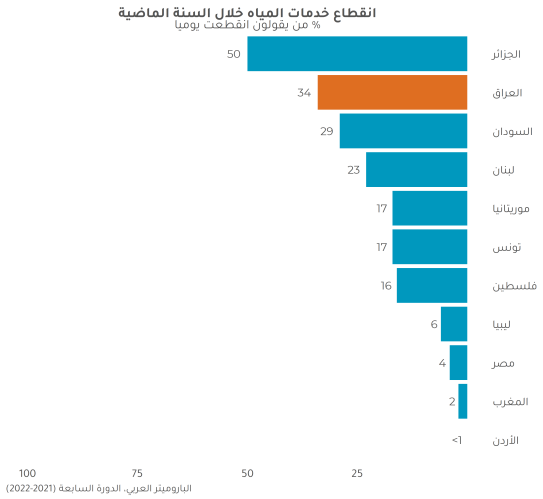

كما في سؤال التحدي الأكبر الذي يواجه العراق، يُلاحظ فيما يخص آراء المواطنين حول أوجه إنفاق الحكومة ذات الأولوية، غياب الإجماع حول الملف المستحق للأولوية. بعد التعليم والرعاية الصحية، يرغب 17 بالمئة في الإنفاق على مكافحة الإرهاب، ويرى 14 بالمئة إن الملف الأولى هو زيادة الدعم، ويذهب 10 بالمئة أو أقل إلى تحسين المواصلات، والأمن الوطني، وتقليل التلوث. وبينما تتسق الرغبة في تخصيص تمويل أكثر للتعليم والصحة مع عدم رضا المواطنين عن البنية التحتية التعليمية والصحية، فإن الرغبة في زيادة الإنفاق على مكافحة الإرهاب والدعم الحكومي تستقيم مع التقييمات السلبية المتزايدة لتوفر الأمن والتقييمات المتدنية لحدّ الحكومة من التضخم الاقتصادي.

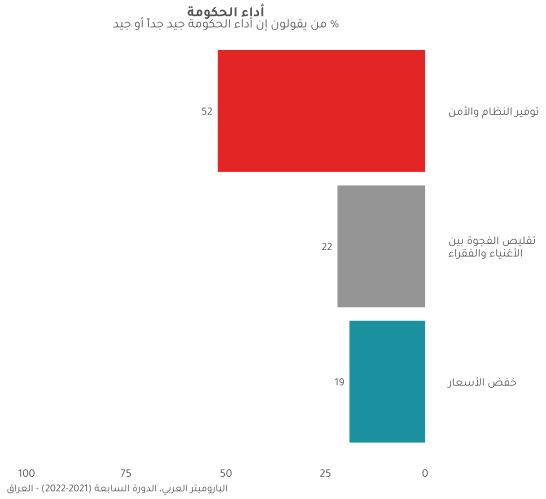

حتى قبل المظاهرات العنيفة التي اندلعت في صيف 2022، فإن تقييم المواطنين لأداء الحكومة فيما يخص الأمن والنظام كان آخذ في الانحدار بالفعل. بينما يفيد النصف تقريباً (52 بالمئة) بأن الحكومة تحسن العمل (أداء جيد جدا أو جيد) فإن هذا التقييم الأخير يؤشر بتراجع 11 نقطة مئوية منذ 2018. ولقد تراجعت تقييمات الناس لجهود الحكومة في ملف الحد من التضخم، بين 2018 (30 بالمئة قالوا إن أداءها جيد جدا أو جيد) و2022 (19 بالمئة)، بينما الآراء حول عمل الحكومة على تقليل

الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد تغيرت وتبدلت لكن ظلت تحت سقف 25 بالمئة.

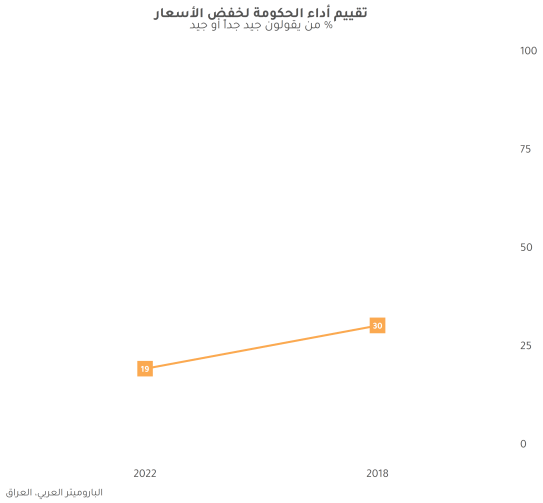

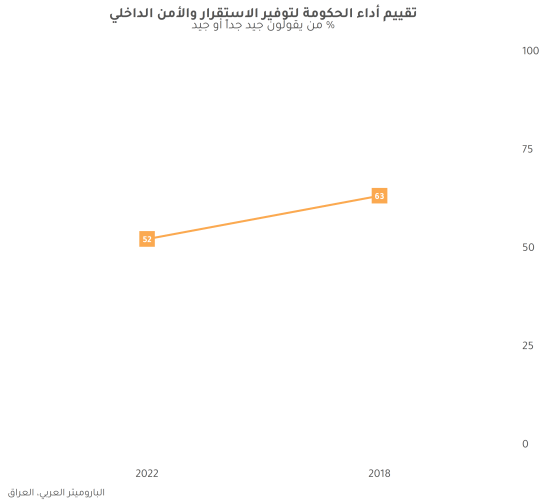

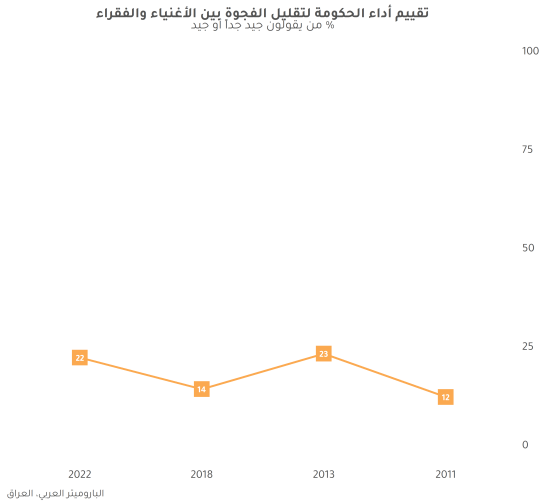

الانتخابات والثقة بالمؤسسات والإصلاح

نظرياً، ربما أتاح نظام العراق الانتخابي مساراً للتصدي لمظالم الناس وشكاواهم حول الأداء الحكومي والخدمات العامة. لكن الانتخابات البرلمانية في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2021 شهدت سجلاً جديداً على تدني مستوى مشاركة الناخبين، هو الأكبر منذ 2003: 43 بالمئة فقط من المواطنين أدلوا بأصواتهم. تلك الانتخابات التي طالب بها المتظاهرون الذين شاركوا في ثورة تشرين، نظر إليها الكثيرون بصفتها مساحة أخرى للفساد، وليس حلاً لها. هيمنت على الساحة الانتخابية وجوه وائتلافات مألوفة، ما سلط الشكوك حول ما إذا كانت ستأتي الانتخابات مصحوبة بتغير يُذكر في السياسات.

ثبت أن هذه الشكوك في محلها: بعد شهور من الانتخابات البرلمانية، لم تتشكل الحكومة بعد، ناهيك عن التعامل مع المظالم والشكاوى عند الناس. وتؤكد نتائج الباروميتر العربي أن عددا كبيرا من العراقيين (42 بالمئة) يفيدون بالاعتقاد بأن الانتخابات لم تكن نزيهة أو عادلة، وهو اعتقاد يزيد إلى حد ما في صفوف الشباب من 18 إلى 29 عاماً. كما أنه لدى السؤال عن التصرّف الأكثر فعالية والأقل فعالية للتأثير على قرارات الحكومة الوطنية، ففي الحالتين يقول عدد كبير من العراقيين إن هذا التصرف وذاك هو تنظيم مظاهرة. هنا أيضاً يبدو أن العراق - مثل الدول الأخرى المستطلعة آراء مواطنيها - تعكس هذه النتيجة فيه عدم اليقين إزاء أفضل السبل لتحقيق التغيير.

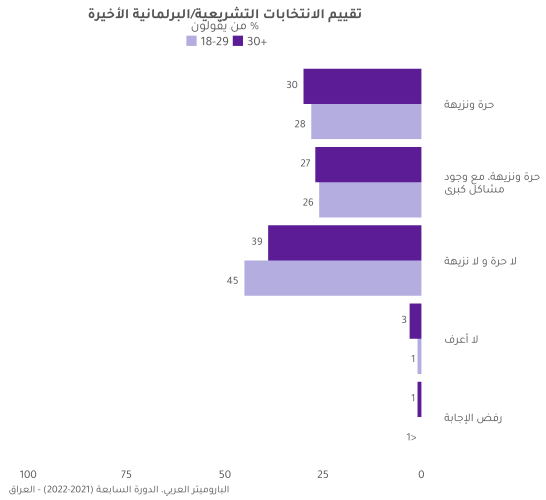

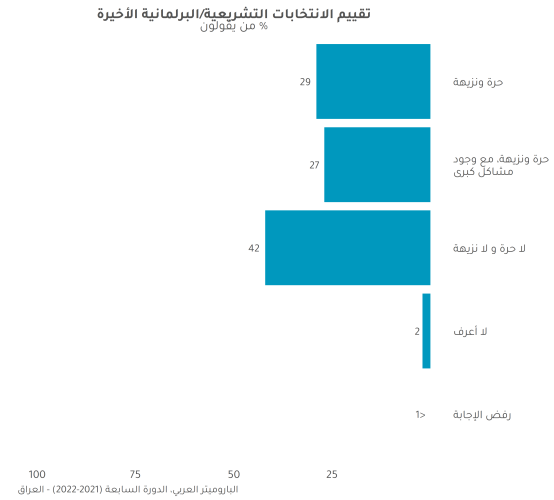

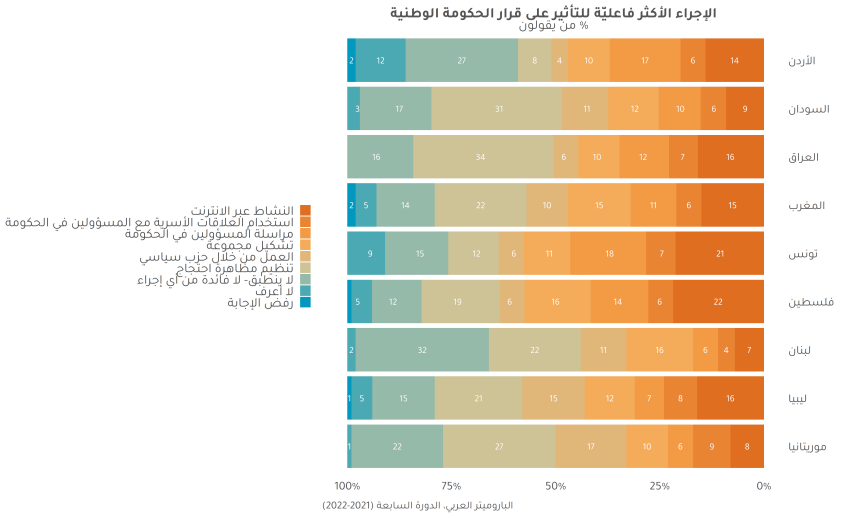

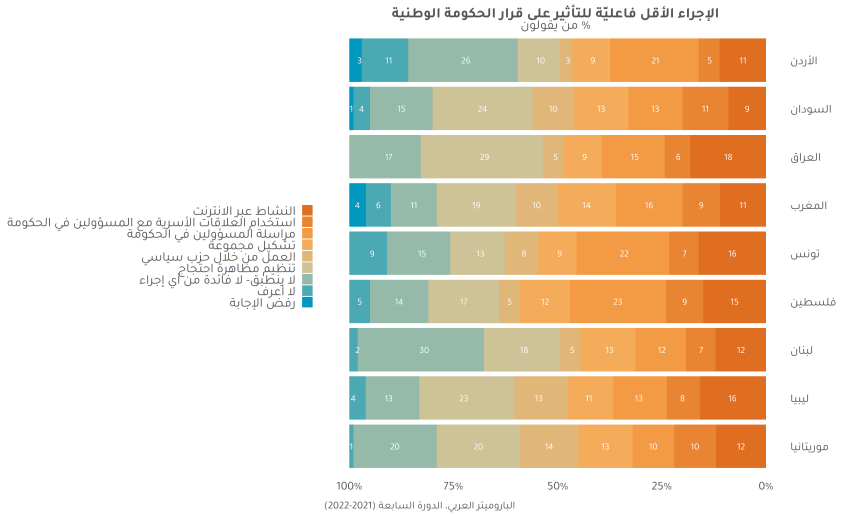

لكن لم تكن الانتخابات فقط هي التي يبدو أن ثقة المواطنين مهتزة حولها. باستثناء القوات المسلحة - التي يعرب 83 بالمئة من العراقيين عن قدر عظيم من الثقة فيها - فإن أقل من نصف المواطنين يثقون في أي مؤسسة عامة أخرى. بعد شهرين من الانتخابات البرلمانية، يفيد 19 بالمئة فقط من العراقيين بالثقة في البرلمان. الثقة في الحكومة الوطنية (26 بالمئة) والحكومة المحلية (33 بالمئة) والمنظومة القانونية (40 بالمئة) أعلى لكنها لم تحصد أكثر من أقلية من السكان. بينما هناك تباين إقليمي في الثقة بالقوات المسلحة والبرلمان، فإن من يعيشون في كردستان العراق وتحت ظل الحكومة المركزية على السواء يعربون عن نفس المستوى المتدني من الثقة في الحكومة الوطنية والحكومة المحلية والمنظومة القانونية. ثمة نمط مماثل، حيث انعدام الرضا قائم (لكن مكتوم) في كردستان العراق، إذ ظهر في تقييمات الحكومة الإقليمية.

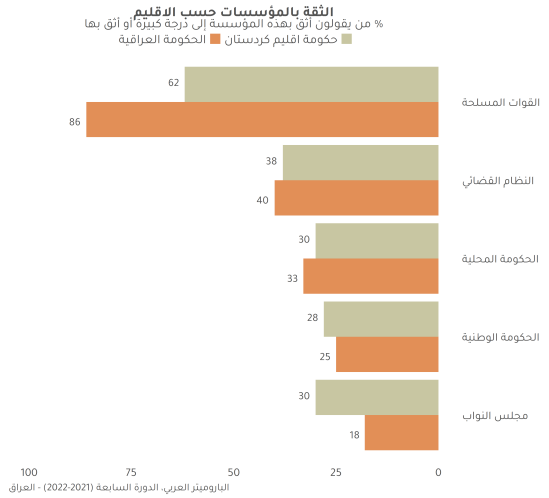

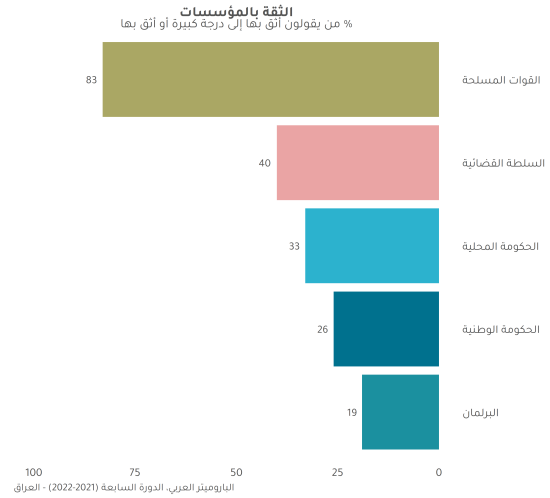

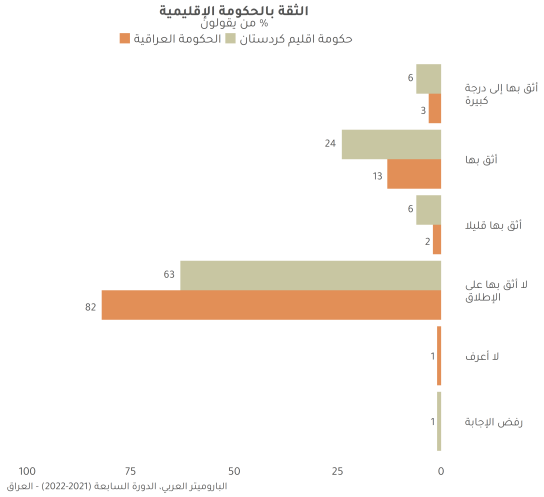

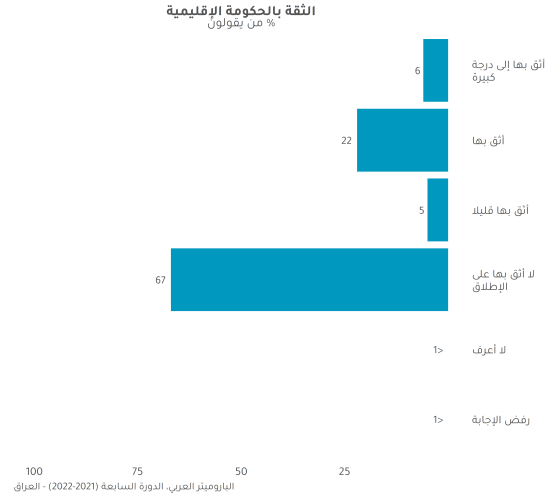

مع اعتبار النظام الانتخابي الحالي جزءاً من المشكلة وليس حلاً لها، فإن أغلب العراقيين (62 بالمئة) - أعلى نسبة تم استطلاع رأيها في أية دولة بالدورة السابعة من الباروميتر العربي - يرون أن نظامهم المحلي يجب أن يُستبدل. إذ يقول 20 بالمئة فقط إن الحكومة تستجيب لاحتياجات المواطنين، وبناء عليه فإن الرغبة في الإصلاح التدريجي قد تراجعت مع الوقت. في 2022 العراقيون منقسمون بالتساوي: 45 بالمئة يقولون إن الإصلاح السياسي يجب أن يحدث بالتدريج، و45 بالمئة يقولون إنه يجب أن يتحقق دفعة واحدة. يُلاحظ أنه منذ 2018 تراجعت نسبة من يقولون إن الإصلاح يجب أن يكون تدريجياً بواقع 20 نقطة مئوية.

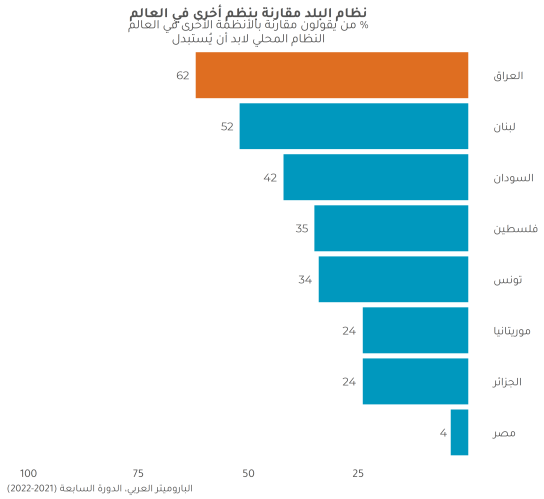

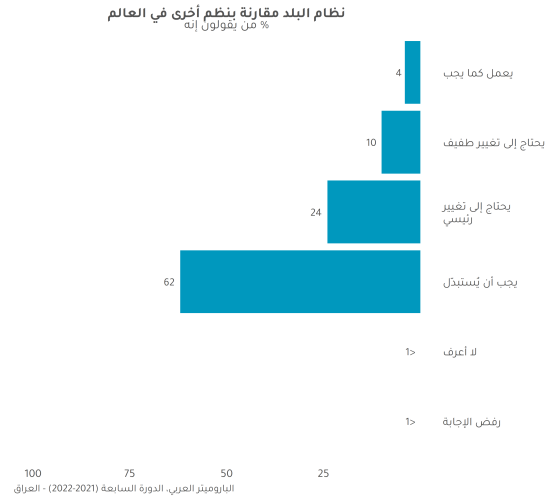

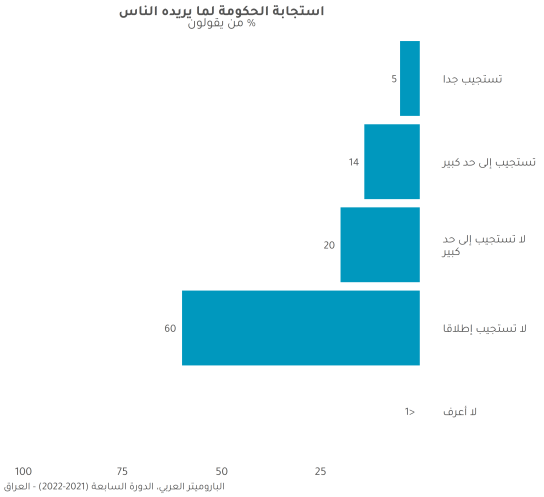

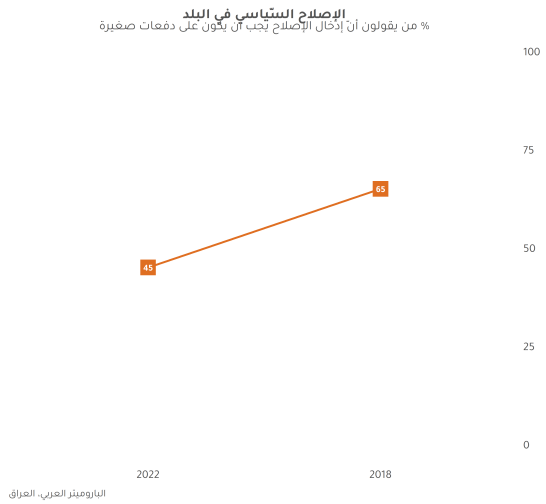

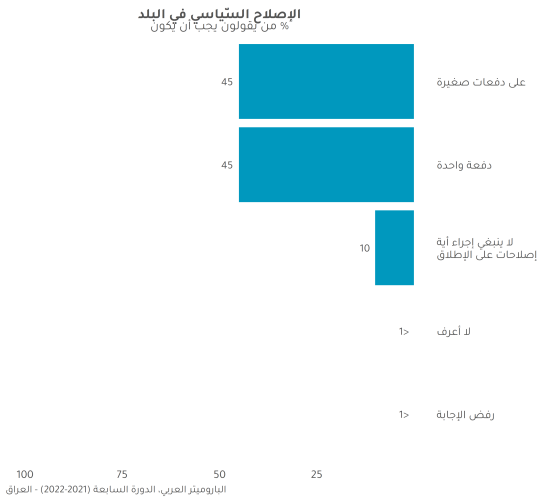

الاقتصاد

لا يعني تصنيف العراقيين للاقتصاد على مرتبة بعيدة عن أول التحديات التي تواجه البلد أن المواطنين راضون عن الظروف الاقتصادية في العراق. على النقيض، يقول 26 بالمئة فقط من المواطنين إن الوضع الحالي جيد، وتقول نسبة 29 بالمئة - لا أكثر - إن الوضع الاقتصادي سيتحسن خلال فترة العامين إلى 3 أعوام المقبلة. بينما تقييم الظرف الاقتصادي الحالي يمثل ارتفاعاً صغيراً بواقع 5 نقاط مئوية منذ 2018، فإن التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد مستمر في الانحسار، كما حدث على مدار العقد الماضي.

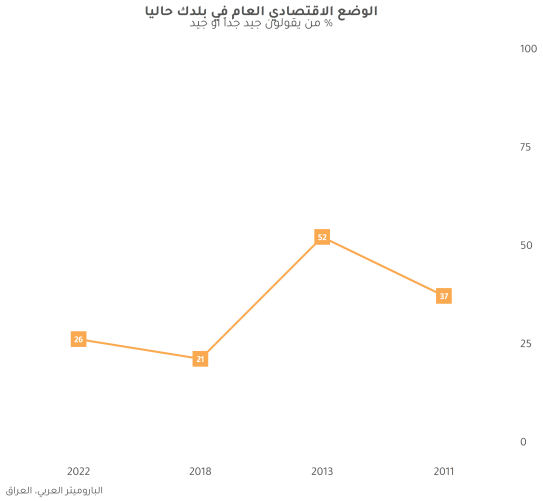

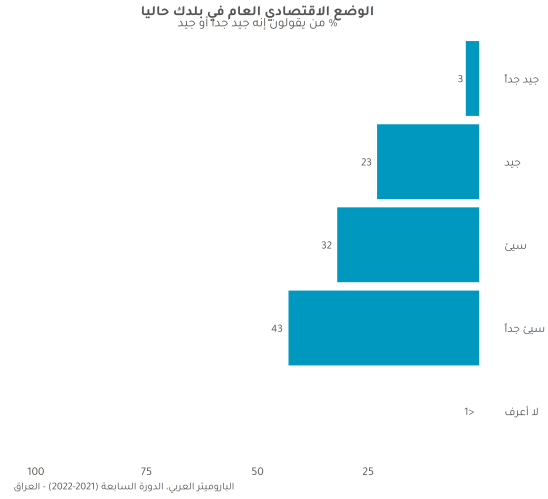

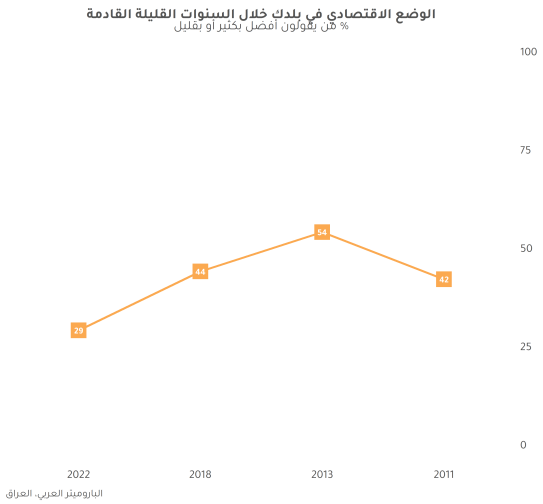

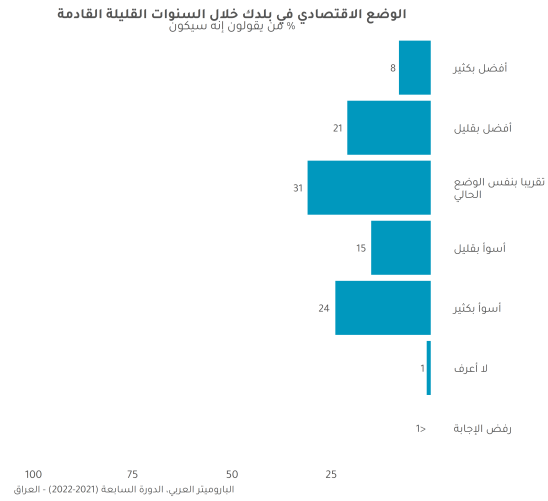

رغم كثرة المشاكل الاقتصادية في العراق، فإن أحد أهم المشاكل المقلقة هي انعدام الأمن الغذائي. تقول أغلبية كبيرة (60 بالمئة) إنها تشعر بالقلق من نفاد الطعام، ويقول أكثر من النصف (57 بالمئة) إنهم كثيراً أو أحياناً ما ينفد طعامهم قبل توفر مزيد من النقود لشراء المزيد، ما يجعل العراق رابع دولة من حيث نسبة البالغين غير الآمنين على غذائهم، من بين دول الاستطلاع. كما يبرز العراق من حيث أن النساء أكثر إقبالاً بكثير من الرجال على الإبلاغ بانعدام الأمن الغذائي.

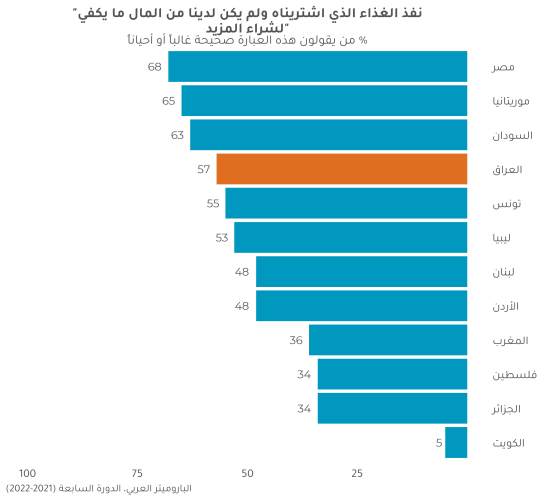

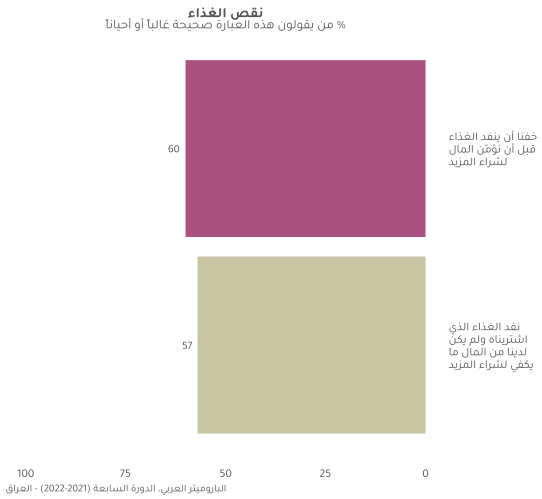

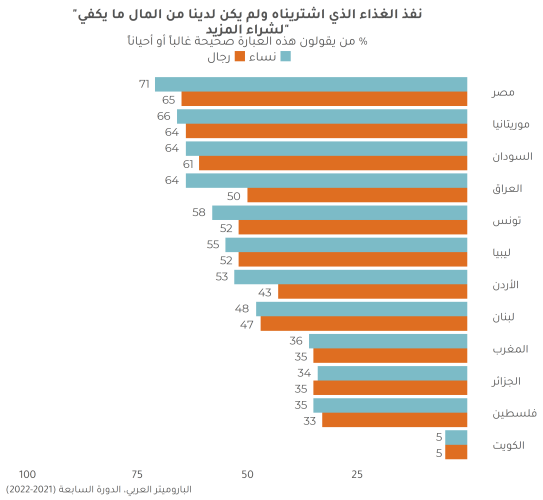

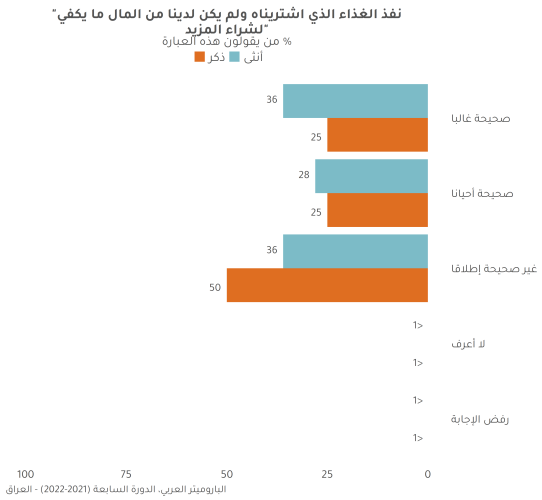

ويذكر المواطنون أيضاً أن اللامساواة الاقتصادية آخذة في التصاعد؛ إذ يقول أكثر من ثلاثة أرباع الناس (76 بالمئة) إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء مشكلة في بلدهم، ويقول نحو النصف (52 بالمئة) إن الفجوة زادت على مدار العام الماضي. ولدى السؤال عن العوامل التي تسهم في اللامساواة الاقتصادية، تبدي نسب متساوية تقريباً آراءً مفادها أن غياب مناصر في الحكومة (75 بالمئة) وبذل جهود شاقة فردية (74 بالمئة) تسهم بقدر كبير أو متوسط. وهناك نسبة أصغر - لكن لا تزال أغلبية (67 بالمئة) - تؤيد أيضاً فكرة أن ميلاد المرء في أسرة ثرية - أي الاعتماد على ثروة العائلة - يسهم في الانقسام الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء.

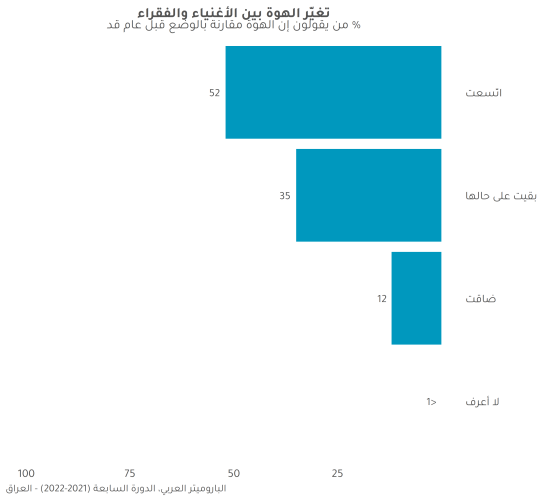

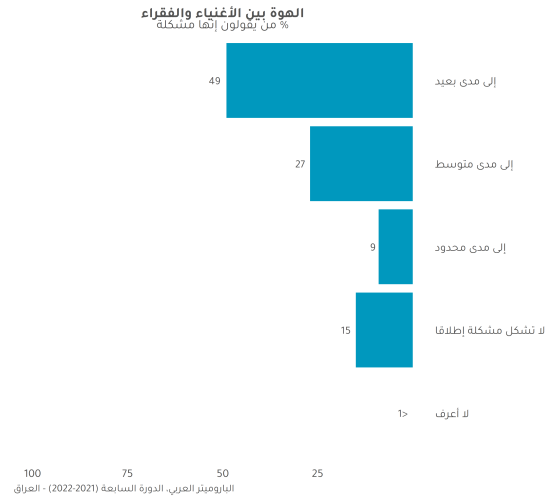

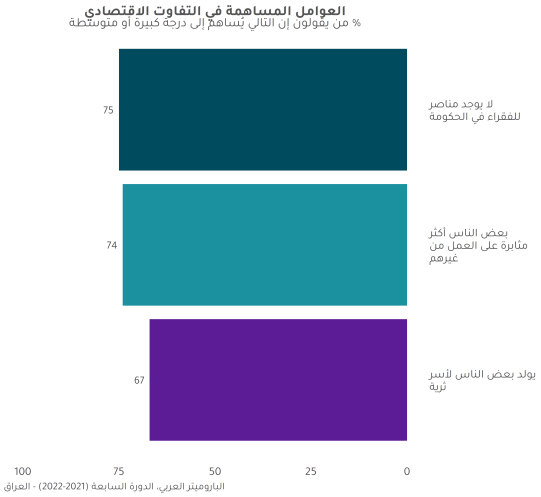

بينما تظهر التحديات الهائلة التي تواجه العراق في آراء كثيرة متشظية حول ما يعد أكبر تحدٍ، ففي مسار عكسي واضح، يعد العراقيون موحدين حول كيف يمكن لحكومتهم التعامل مع مشاكل الاقتصاد: يرغب 58 بالمئة في أن تركز الحكومة على توفير فرص العمل. لا يقتصر الأمر على أن نسبة العراقيين الذين يختارون هذا المسار أكبر من نسبة المواطنين في استطلاع أي بلد آخر، إنما أيضاً يعد العراق البلد الوحيد الذي به أغلبية من المواطنين تجتمع على واحد من خيارات كثيرة للأعمال الحكومية المقترحة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية. في العراق تحديداً، ينزع سكان الحضر إلى تفضيل خيار تهيئة فرص العمل مقارنة بسكان الريف.

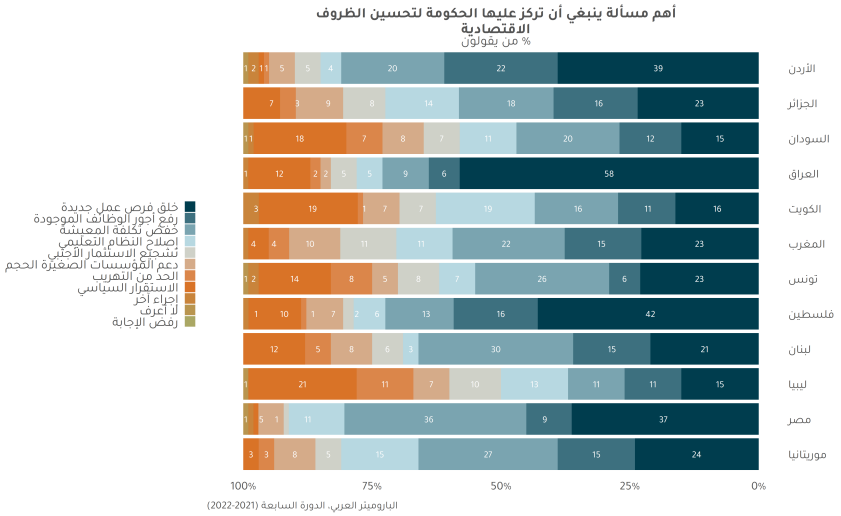

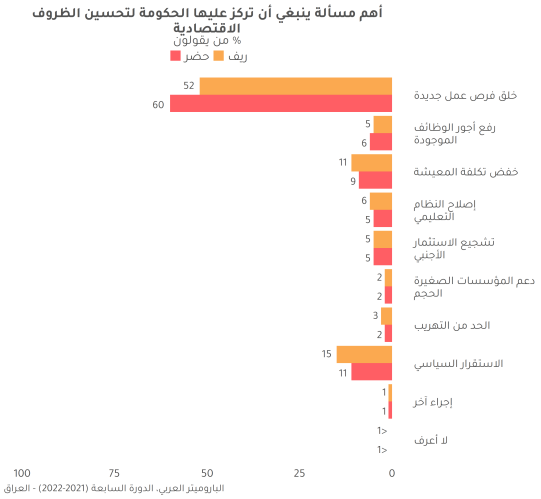

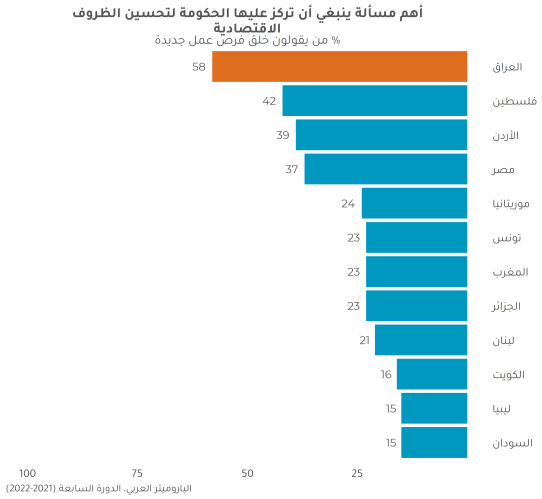

ولدى السؤال عن نوع العمل الذي يجب أن تركز الحكومة على توفيره، تقول الأغلبية (57 بالمئة) إن الجهود يجب أن تنصبّ على القطاع العام. وبينما هناك نسبة كبيرة (75 بالمئة) من المواطنين الذين يقرون بأن العمل في القطاع العام أصعب ويحتاج إلى واسطة، فإن 72 بالمئة يقولون إن هذه الوظائف تقدم أماناً أكبر، ويقول 62 بالمئة إنها تقدم رواتب أفضل. لعل هذا هو السبب وراء ذكر 4 من كل 5 مواطنين أن وظيفة القطاع العام مفضلة على فرص العمل الأخرى.

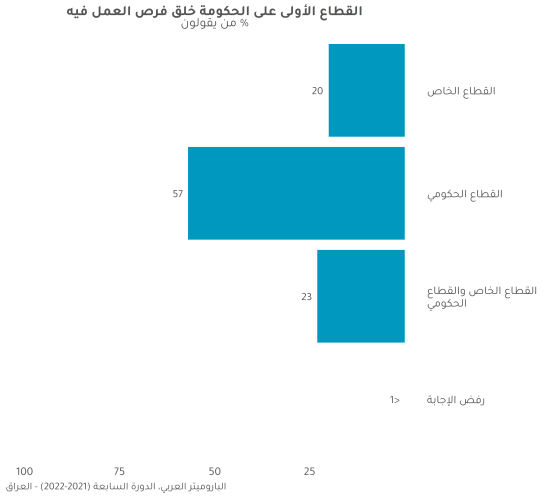

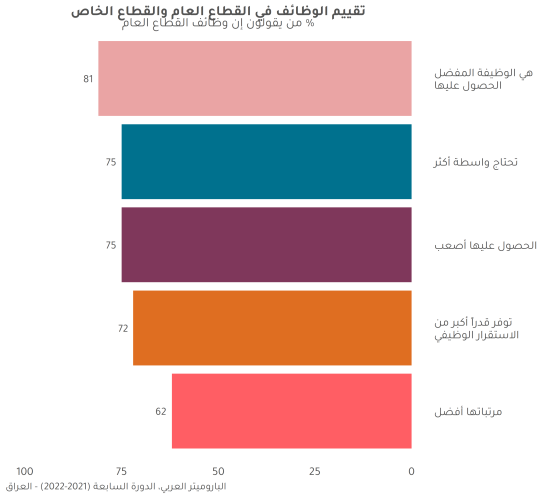

النوع الاجتماعي

بينما يوافق العراقيون على أن فرص العمل هي أكثر شيء مطلوب لتحسين الوضع الاقتصادي، فهم يتصورون وجود معوقات كثيرة تعترض دخول قوة العمل. مشاركة النساء في سوق العمل بالعراق أقل بكثير مقارنة بالرجال، لكن ليست جميع معوقات دخول سوق العمل متصلة بالنوع الاجتماعي في نظر الناس. على سبيل المثال، يذكر نصف العراقيين تقريباً (48 بالمئة) أن عدم توفر المهارات اللازمة للوظيفة تمثل عائقاً يعترض الرجال والنساء على السواء. وترى نسبة مماثلة (50 بالمئة) أن عمل الرجال والنساء جنباً إلى جنب لا يمثل عائقاً لأي من الجنسين. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة أكبر بقليل من العراقيين (39 بالمئة) تقول إن عدم توفر المواصلات هو أكبر عائق يعترض النساء، بينما تذكر نسبة مماثلة (34 بالمئة) أن هذا العائق يعترض الرجال والنساء على السواء. ولدى السؤال عن أكبر عائق لدخول النساء والرجال سوق العمل، يتبين انقسام المواطنين أكثر حول أكبر عائق بالنسبة للنساء، واتحادهم حول العائق الأكبر الذي يواجه الرجال. إذ تذكر أغلبية كبيرة (58 بالمئة) أن عدم توفر فرص العمل هو أكبر عائق للرجال. وفي الوقت نفسه، تقول نسبة دون الأغلبية (28 بالمئة) إن عدم توفر رعاية الأطفال هو أكبر عائق للنساء. وعدم الإجماع على عائق واحد بالنسبة للنساء ربما يشير إلى عدم يقين الرأي العام حول المشاكل التي تعترض حصول النساء على فرص العمل.

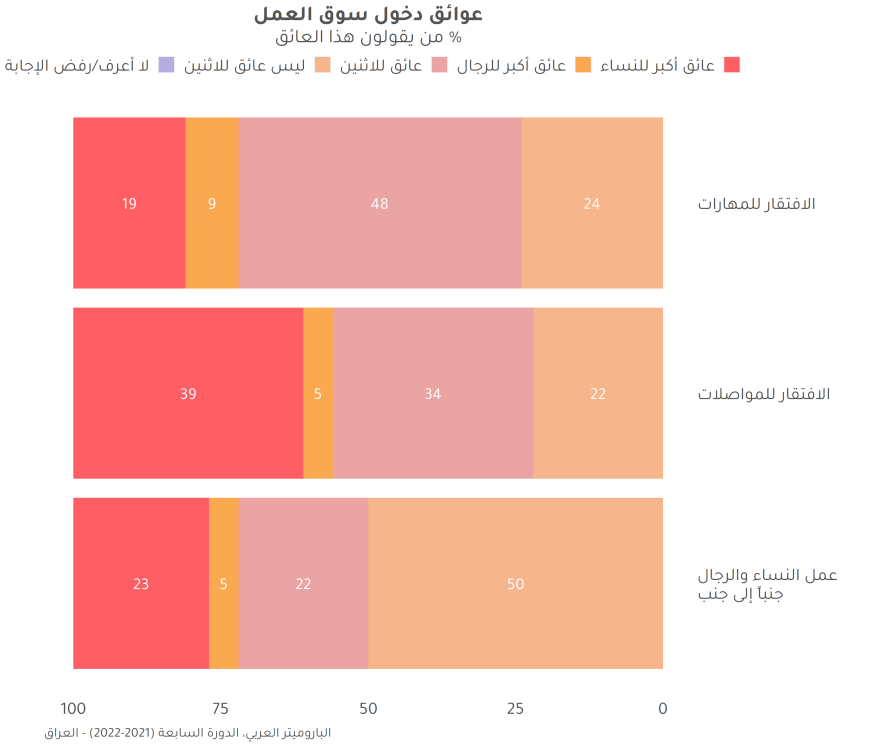

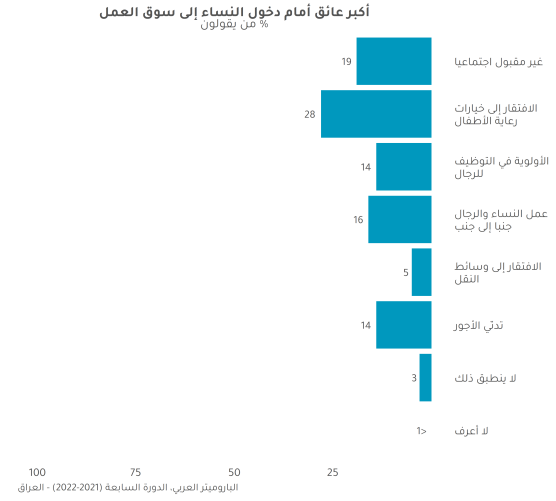

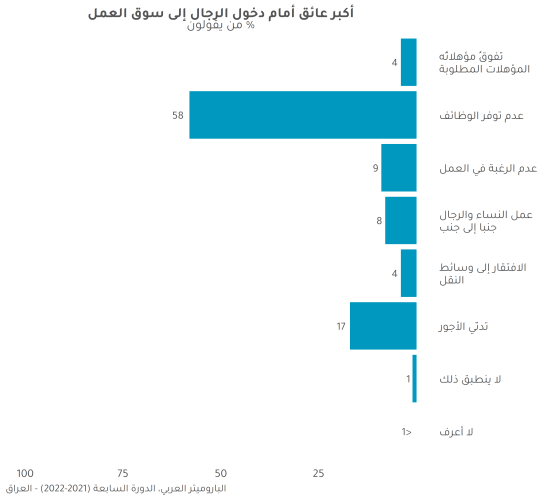

وعلى النقيض من انعدام اليقين المحيط بأسئلة سبب بقاء النساء خارج قوة العمل، فإن أغلب العراقيين ما زالوا يعتبرون النساء شريكات غير مساويات للرجال في المجالين العام والخاص. يؤيد أكثر من الثلثين بقليل (69 بالمئة) مقولة أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية (رغم وجود حصّة مقاعد للنساء في البرلمان) وتقول نسبة كبيرة (65 بالمئة) إنه يجب أن يكون للرجل القرار النهائي في البيت. تراجعت النسب المؤيدة لهاتين المقولتين منذ أول مرة طُرحت فيها تلك الأسئلة،

لكن بمقدار ضئيل.

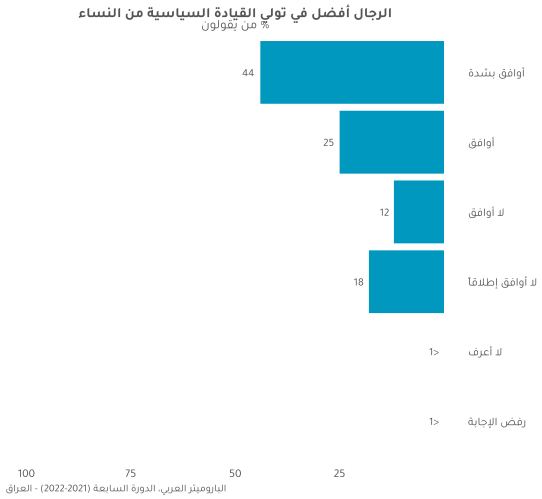

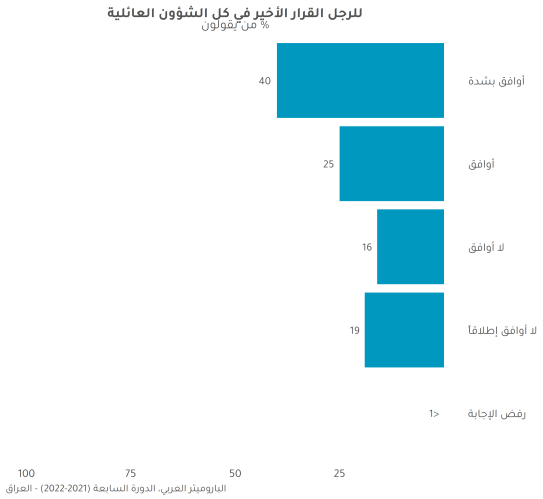

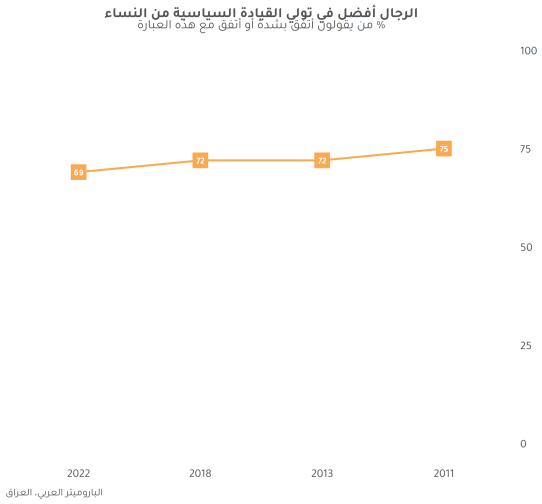

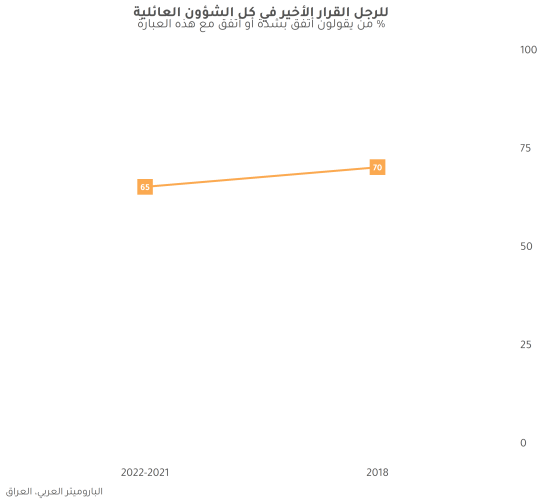

وبينما تبدو التغيرات عبر الزمن بطيئة وصغيرة، فإن الاختلافات بين الرجال والنساء في العراق حول هذين الأمرين ملحوظة. هناك فارق جندري بواقع 10 نقاط مئوية في الآراء القائلة بأن الرجال أفضل في المناصب السياسية (64 بالمئة نساء مقابل 74 بالمئة رجال) ومسألة أن يكون للرجل القرار النهائي في الشؤون الأسرية (59 بالمئة نساء مقابل 70 بالمئة رجال).

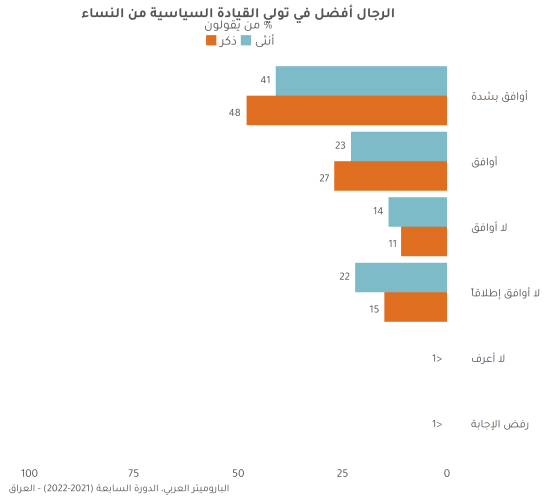

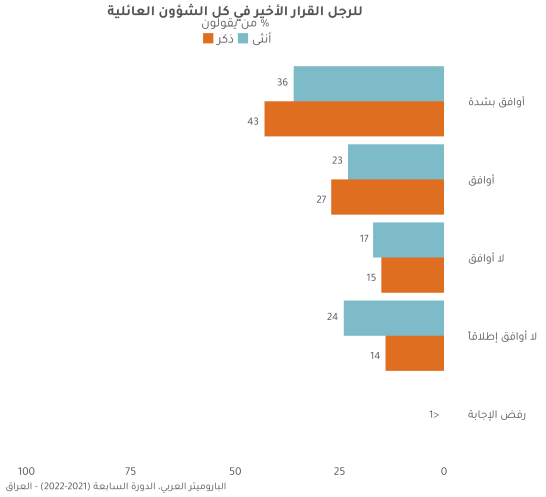

تبقى هذه الفجوات الجندرية واضحة فيما يخص بيانات مقلقة أكثر بكثير: تقارير العنف ضد المرأة. تلك الظاهرة التي تسمى عالمياً "الجائحة الظل" لجائحة كوفيد، اقترنت بكون العراق واحد من أربع دول شملها الاستطلاع تفيد فيها أغلبيات بزيادة معدلات العنف ضد النساء. بينما يذكر 52 بالمئة من جميع العراقيين أن العنف ضد النساء زاد خلال العام الماضي، فإن نسبة النساء اللائي يبلغن بهذه الزيادة (57 بالمئة) أكبر بواقع 9 نقاط مئوية من الرجال (48 بالمئة).

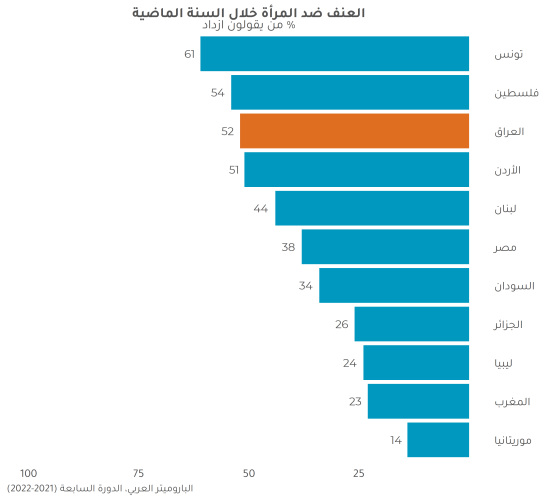

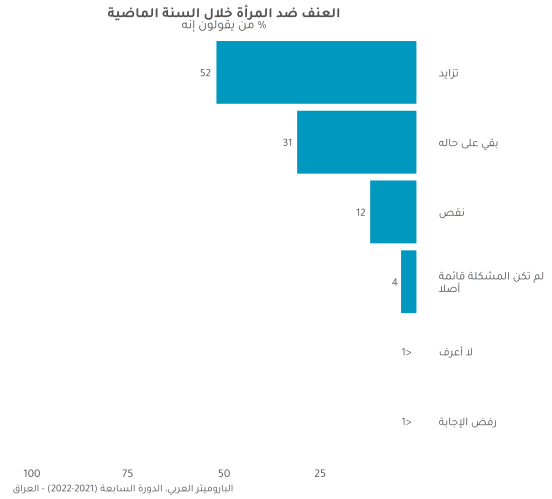

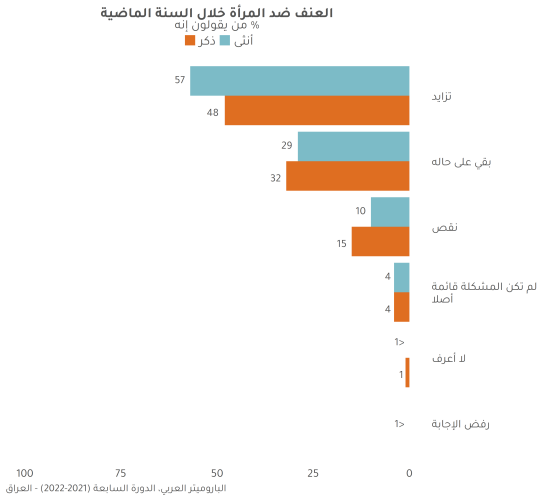

البيئة

يتصاعد الوعي بالتحديات البيئية في العراق، ربما بسبب تأثير هذه التحديات على الحياة اليومية للنساء ولاقترانها بسياسة دول الجوار مثل تركيا وإيران، التي أضرت بإمدادات الطاقة والمياه العراقية. لدى السؤال عن القضية البيئية الأخطر في العراق، يقول عدد كبير إنها تلوث المياه (35 بالمئة) ثم إدارة النفايات (17 بالمئة) وجودة الهواء (10 بالمئة). بينما ترى أغلبيات في العراق أن نقص وعي المواطنين وعدم توفر المبادرات الحكومية تسهم في هذه التحديات، فإن نسبة من يذكرون نقص وعي المواطنين (85 بالمئة) أكبر بكثير ممن يشيرون لعدم تحرك الحكومة (68 بالمئة).

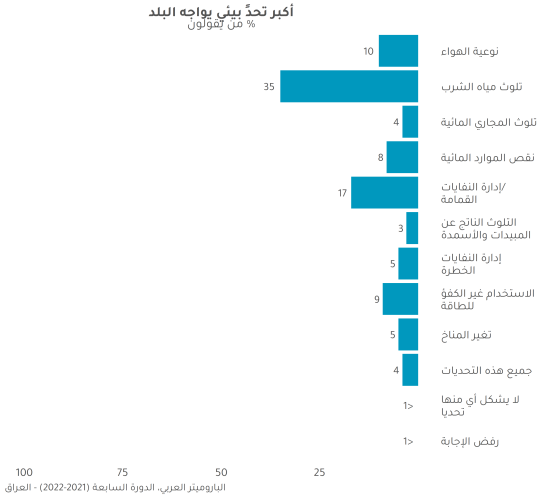

ورغم هذا الاختلال، يرغب العراقيون في أن تفعل حكومتهم المزيد للتصدي لهذه المشكلة، وهناك أقلية صغير (15 بالمئة) ترغب في أن تفعل الحكومة أقل. وبينما يُعتبر الجيل الأصغر عادة هو المجموعة التي تحتل الصدارة في الجهود البيئية، ففي العراق - كما في أغلب الدول الأخرى المشمولة باستطلاع هذه الدورة - لا توجد اختلافات تُذكر في الرغبة في التدخل

الحكومي في مشكلات البيئة بحسب السن.

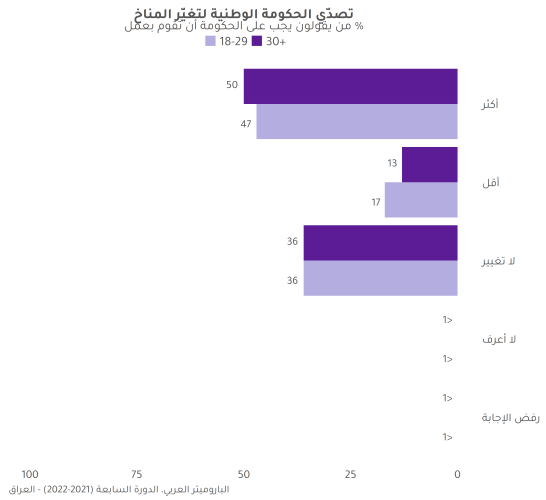

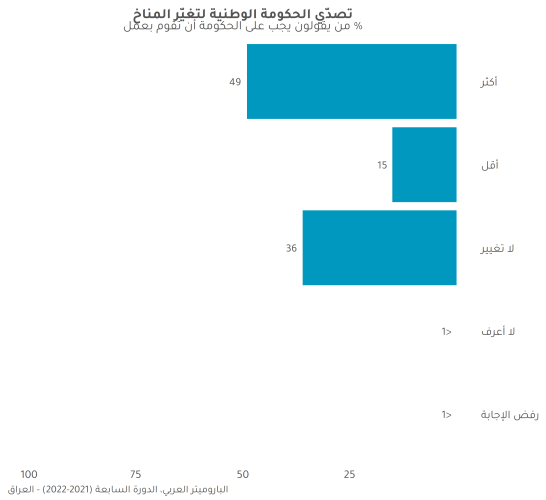

يبدو أن اعتقاد العراقيين بتسبب غياب وعي المواطنين في التحديات البيئية له وجاهته، إذ تقول أقلية كبيرة (39 بالمئة) إنهم يعيدون استخدام الزجاجات في تبريد المياه بالثلاجات، وهو من أشكال إعادة التدوير. لكن المنطق الحاكم لهذا السلوك منطق اقتصادي بالأساس: من بين من يعيدون التدوير، تقول الأغلبية (55 بالمئة) إن دافعها هو تقليل النفقات، كما يقول 19 بالمئة إنهم يفعلون هذا لأنه مريح وسهل (من باب التعوّد)، وأخيراً يقول 18 بالمئة فقط إنهم يفعلون هذا لحماية البيئة.

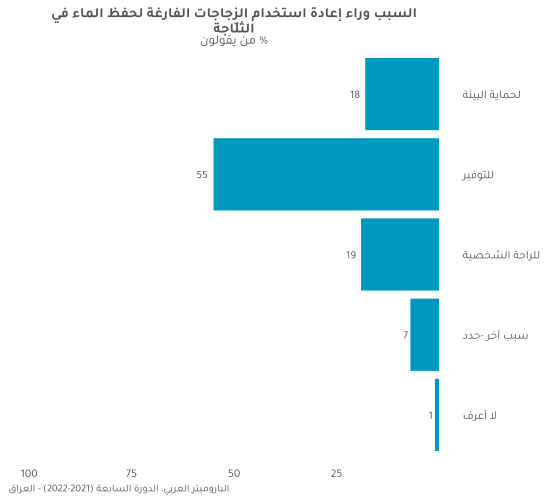

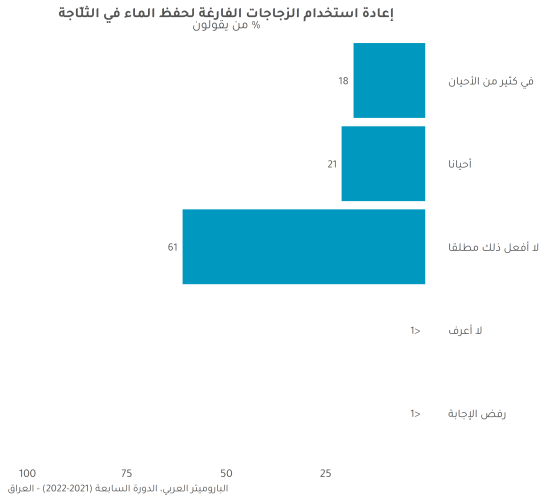

العلاقات الدولية

من بين جميع الدول المشمولة باستطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي، فإن العراق هو البلد الوحيد ربما الذي يستحيل فهم مشهده السياسي دون النظر إلى دور دول الجوار، وهناك دولة واحدة على وجه التحديد لها دور بارز: إيران.

إن رفض نفوذ القوى الإقليمية وتدخلها في العراق بلغ ذروته مع حالة الجمود والشلل التي اعترت الحكومة، عندما أخفقت المجموعة المدعومة من إيران في الحصول على الأغلبية، لكن منعت عملياً تشكيل الحكومة.

لكن قبل اعتمال هذه التوترات وبلوغها ذروتها، كان تقييم الرأي العام العراقي حول إيران متدن جداً. يظهر 24 بالمئة فقط آراءً إيجابية تجاه إيران، وشعبية المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في أوساط العراقيين متدنية بدورها، حيث يفيد 28 بالمئة فقط بأن سياساته تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيدة جدا أو جيدة. عدم تفضيل إيران بين المسلمين الشيعة (67 بالمئة) في العراق أعلى من عدم تفضيل المسلمين السنة للسعودية (25 بالمئة). كما يقول أقل من ثلث المواطنين جميعاً (31 بالمئة) إن العلاقات الاقتصادية مع إيران يجب أن تكون أقوى، وهي نسبة مساوية لنظيرتها في 2018 (33 بالمئة) لكن أقل من 2013 (47 بالمئة). وعبر جميع هذه القياسات الثلاثة (التفضيل المجمل للدولة، تقييم قيادتها، قوة العلاقات الاقتصادية) رتّب العراقيون إيران في المرتبة الأخيرة من بين مجموعة من الدول.

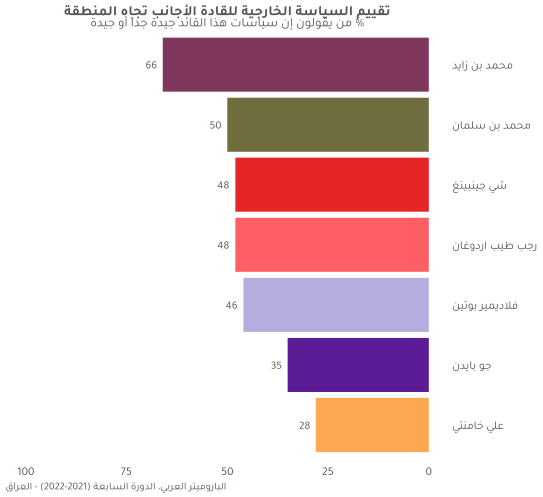

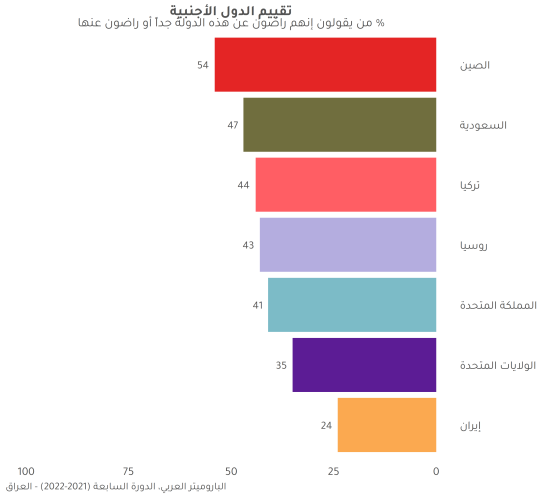

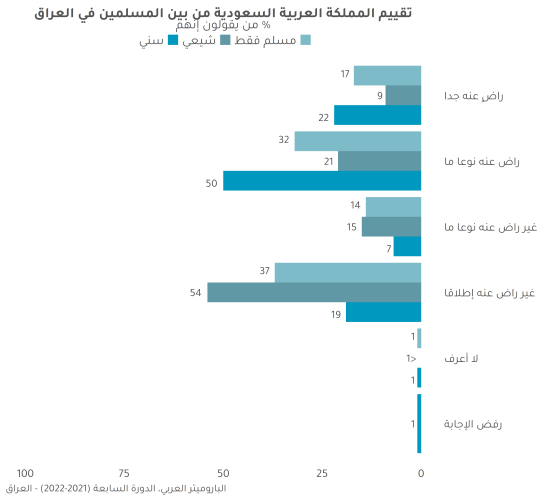

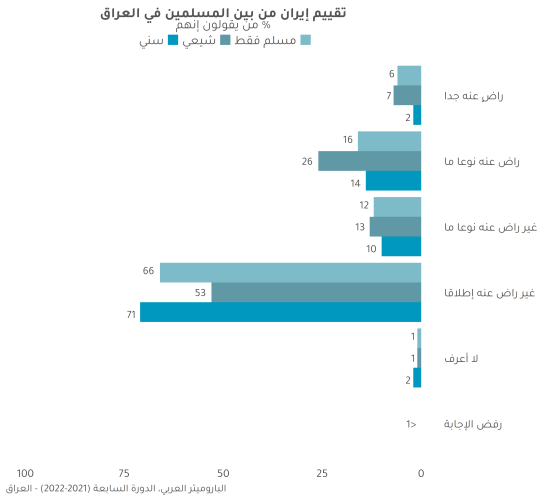

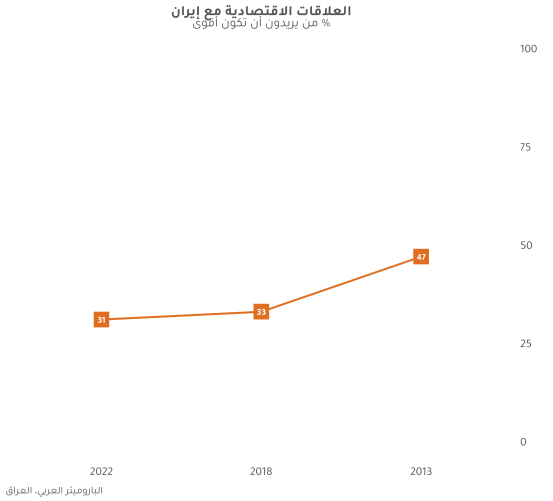

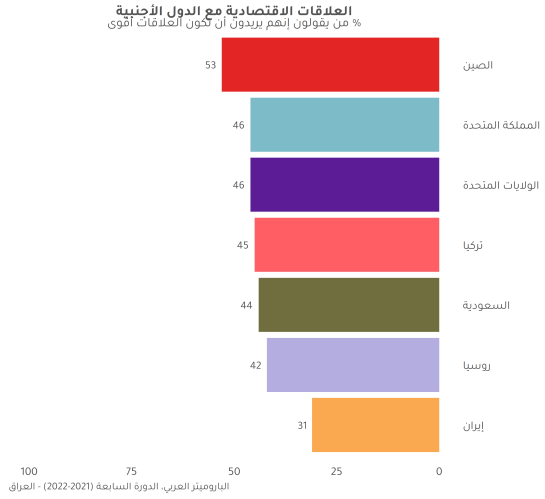

وعلى نفس المسار، تبين أن العراقيين موحدون في تصوراتهم حول التهديدات التي تفرضها إيران على أمنهم الوطني؛ إذ يرى 77 بالمئة إن برنامج إيران النووي خطر كبير، ويعتقد 75 بالمئة الأمر نفسه حول النفوذ الإيراني في المنطقة. الأطراف التي تعد حليفة لإيران، بالأساس حزب الله اللبناني، تُرى بصفتها غير مرحب بها، حيث يؤيد 16 بالمئة فقط أو يؤيدون بشدة دور المجموعة المسلحة في السياسات الإقليمية، بصفته دوراً إيجابياً وجيداً.

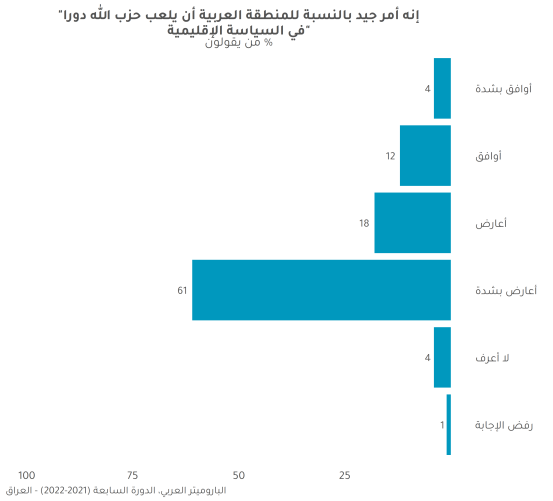

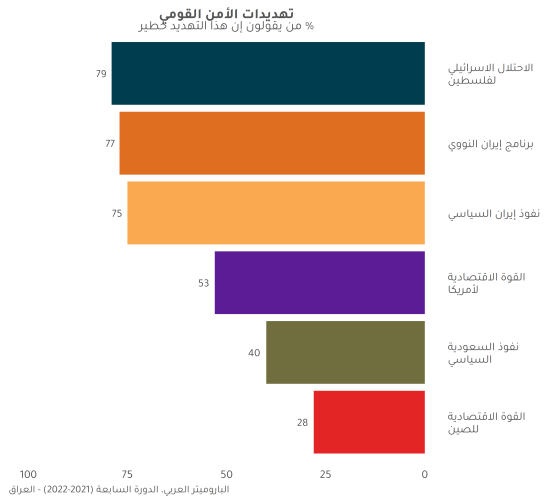

تأتي التهديدات التي يتصور المواطنون أن إيران تمثلها على الأمن الوطني العراقي في المرتبة الثانية في ترتيب المخاطر الأمنية الخارجية بعد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: يقول 79 بالمئة من العراقيين إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يمثل تهديداً حرجاً على الأمن الوطني. بالمقابل، فإن 14 بالمئة فقط يفضلون بقوة أو يفضلون تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وإن كان يُلاحظ وجود بعض التباين الإقليمي/الجغرافي. بينما لا يزال تفضيل التطبيع متدنياً في أوساط العراقيين في كردستان العراق (27 بالمئة) فهو ضِعف نسبته في صفوف العراقيين بمناطق الحكومة المركزية (13 بالمئة).

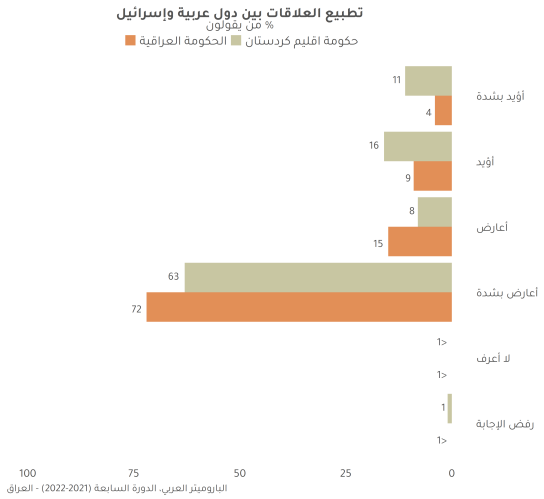

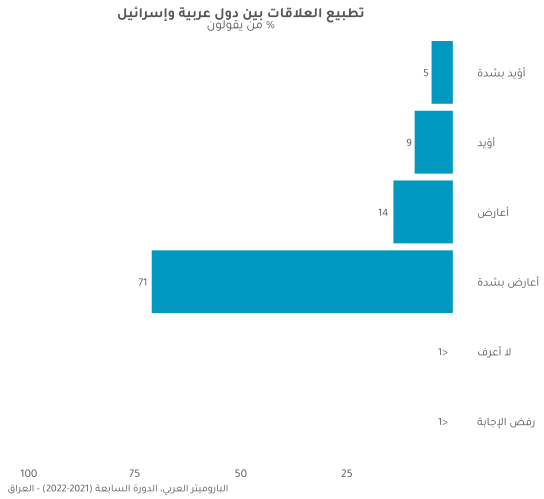

وبينما تحتل إيران قاع الدول المفضلة، فإن الصين تأتي في القمة بالنسبة للعراقيين. أكثر من النصف (54 بالمئة) لديهم آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما تجاه الصين، ويرى 48 بالمئة أن سياسات الرئيس الصيني شي جين بينغ جيدة أو جيدة جداً للمنطقة. وبالنسبة إلى هذين القياسين إذن يفضل العراقيون الصين وقائدها أكثر بكثير من الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن (35 بالمئة) والولايات المتحدة الأمريكية، التي يحمل 35 بالمئة فقط آراء إيجابية نحوها. على أن هذه التقييمات تتباين جزئياً بحسب المنطقة: من يعيشون في كردستان العراق يفضلون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بكثير مقارنة بمن يعيشون في المناطق التي تديرها الحكومة المركزية (37+ نقطة مئوية). والآراء تجاه الصين تتباين بدرجة أقل، حيث يقول 58 بالمئة من العراقيين في كردستان العراق و53 بالمئة من العراقيين بمناطق الحكومة المركزية إنهم يحملون آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما تجاه الصين.

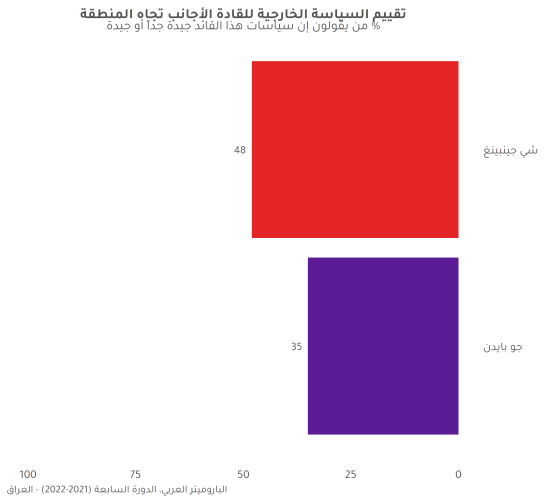

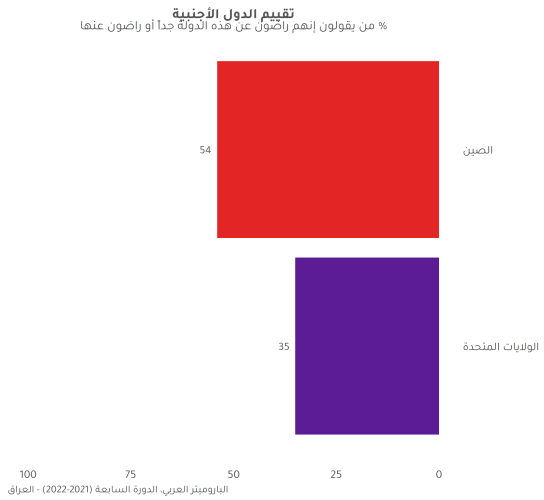

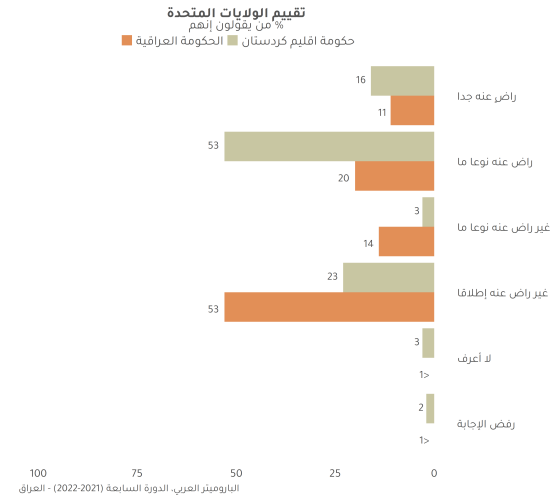

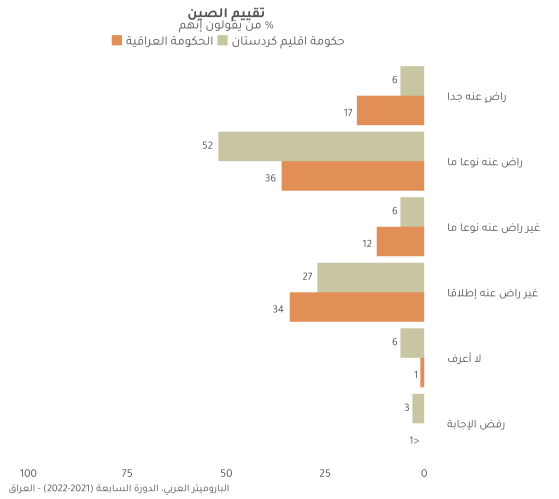

بينما تتفق تقييمات العراقيين للصين بمستويات أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية مع التوجه الظاهر في المنطقة في استطلاع الباروميتر العربي الأخير لآراء المواطنين، فإن آراء العراقيين فيما يخص العلاقات الاقتصادية تُظهر تباينا صغيرا لكنه مهم. يرغب أكثر من نصف العراقيين (53 بالمئة) في علاقات اقتصادية أقوى مع الصين، بينما أقل من النصف بقليل (46 بالمئة) يرغبون في الأمر نفسه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه رغم أن نسبة من يحملون هذا الرأي بالنسبة للصين ظلت كما هي منذ 2018، فهناك ارتفاع ملحوظ، بواقع 11 نقطة مئوية، على مدار الفترة نفسها بالنسبة للعراقيين الراغبين في تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

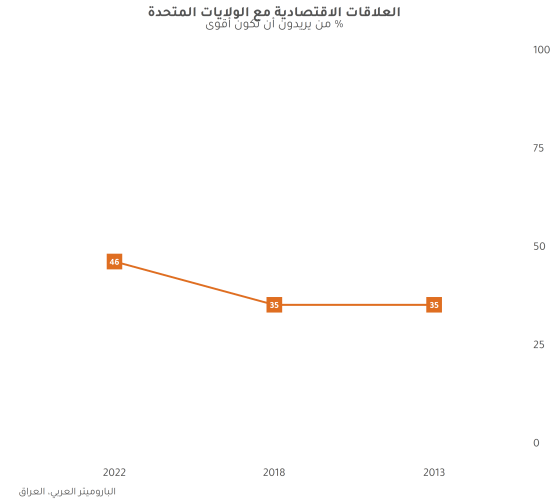

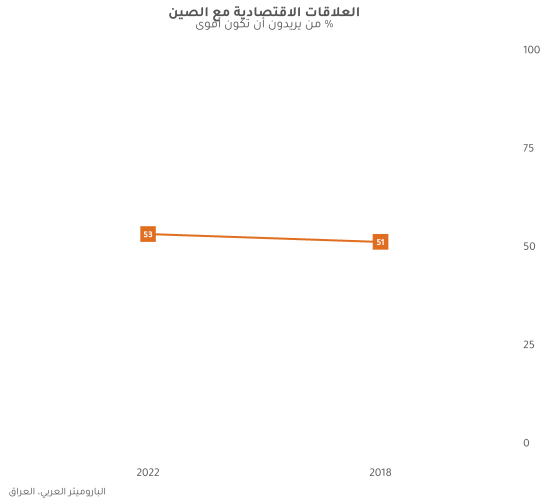

ما الذي يمكن أن يفسر هذه النتائج؟ تباين الآراء داخل الدولة قد يفسرها جزئياً. فالولايات المتحدة كانت تاريخياً حليفاً أقوى للأكراد في العراق، وهذا ينعكس في التباين بواقع 11 نقطة مئوية في رغبة تقوية العلاقات الاقتصادية بين المواطنين في كردستان العراق ومناطق الحكومة المركزية.

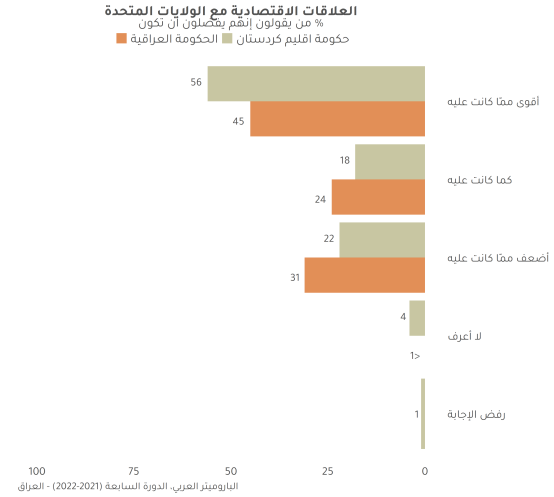

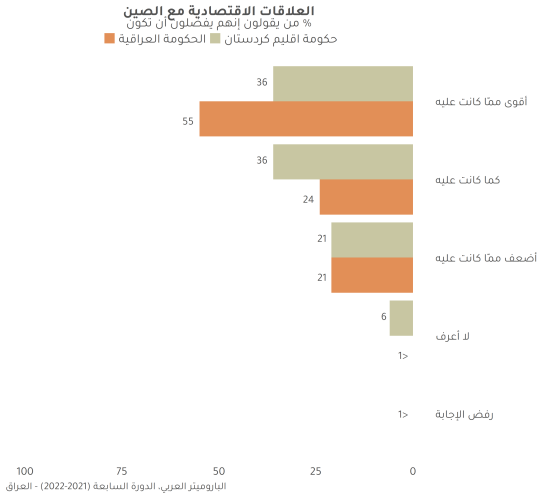

صوغ الرسائل عامل آخر محتمل. إذا كانت السياسة قائمة على التصورات، فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية - على ما يبدو - تتمتع بقدر أكبر بقليل من النجاح في تسويق هدفها المعلن بتنمية البنية التحتية. حصل العراق على 5.10 مليار دولار من الصين في 2021، ما يجعل العراق أكبر دولة تحصل على عقود صينية. العراقيون منقسمون أكثر حول دوافع الصين لتقديم المساعدات الخارجية، قياساً إلى انقسامهم حول الأهداف الأمريكية: 37 بالمئة (عدد كبير نسبياً) يقولون إن هدف الصين الرئيسي هو كسب النفوذ، بينما يقول 34 بالمئة إنه التنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه فالمواطنون موحدون أكثر حول الدوافع الأمريكية: 52 بالمئة - أكثر من النصف - يقولون إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لكسب النفود، بينما يقول 16 بالمئة فقط إن الدوافع الأمريكية تتمثل في التنمية الاقتصادية. هذه التصورات للدوافع تفسر بوضوح لماذا يرى 53 بالمئة من العراقيين أن نمو القوة الاقتصادية الأمريكية يهدد مصالح أمنهم الوطني، بينما 28 بالمئة فقط يقولون الأمر نفسه عن القوة الاقتصادية للصين.

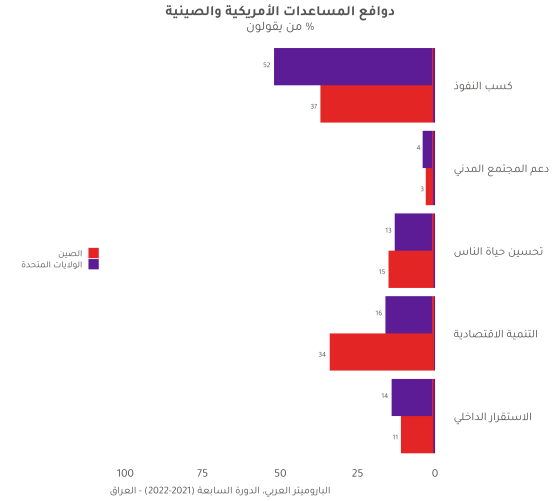

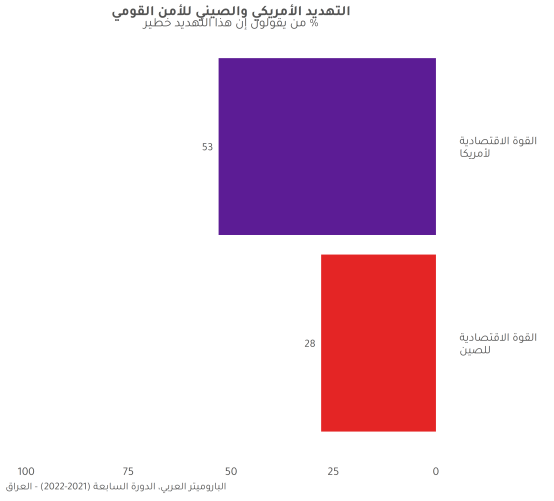

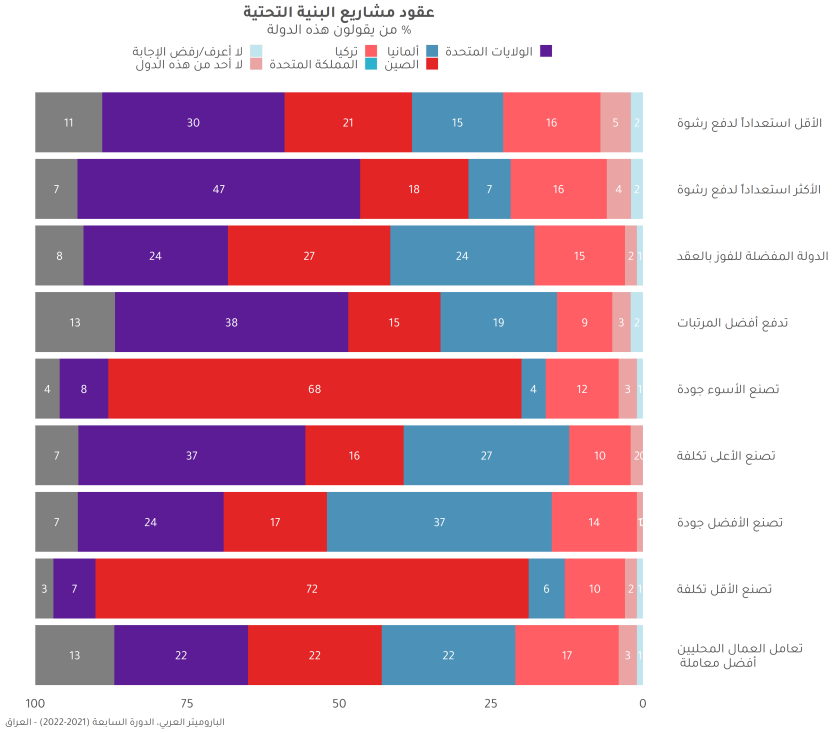

على أن هذه الأرقام وحدها لا تفسر لماذا طرأت زيادة في الرغبة في تقوية العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية. الواقع أن المواطنين يفكرون في تقييمات إضافية لتقدير السُمعة. رداً على سيناريو افتراضي حيث تسعى عدة دول أجنبية للحصول على عقد بنية تحتية محلي في العراق، يرى أغلب العراقيين أن الصين هي الدولة التي ستبني المشروع الأقل تكلفة، لكنها ستبني أيضاً المشروع الأقل جودة. في الوقت نفسه تتصور أعداد كبيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ستبني المشروع الأعلى كلفة وستأخذ رشاوى، لكن ستدفع أيضاً أفضل الأجور. ألمانيا (وسمعتها المرتبطة بالتفوق الهندسي) هي التي يتصور المواطنون أنها ستبني المشروع الأعلى جودة. من ثم، لدى السؤال عن الدولة التي يجب أن تحصل على العقد (الافتراضي)، ينقسم المواطنون بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين. يظهر من هذه النتائج أن المواطنين العراقيين يفهمون بوضوح مزايا وعيوب العلاقات الاقتصادية مع مختلف القوى الخارجية، ويتعاملون في هذه الحالة وتلك بحذر وحرص.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.